الأمم المتحدة

A/60/PV.14

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **١٤**

الاثنين، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب للسيد بنغو وا موتاريكا، رئيس جمهورية ملاوي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ملاوي.

اصطحب السيد بنغو وا موتاريكا، رئيس جمهورية ملاوي إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بنغو وا موتاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موتاريكا (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين، وعلى الطريقة الممتازة التي توجهون بها، أنتم ومكتبكم، أعمال هذه الدورة. وأود أن أؤكد لكم كامل تأييد وفد بلادي. كما أثني على سعادة السيد كوفي عنان، أميننا العام، لقيادته الدينامية والممتازة للأمم المتحدة.

إن موضوع هذه الدورة وثيق الصلة بالاقتراحات المتعلقة بإصلاح المنظمة. وهناك ضرورة حتمية لتقييم مواطن قوتها وضعفها، حتى نتمكن من صوغ مستقبل أفضل. وفي سياق هذا الموضوع، قدم الأمين العام، من خلال تقريره المعنون ''في جو من الحرية أفسح''، اقتراحات مهمة ستجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية ومصداقية. وترمي تلك الاقتراحات إلى تمكين الأمم المتحدة من توفير القيادة المطلوبة في تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي والأهداف الإنمائية للألفية.

وقد تابع بلدي، ملاوي، عن كثب المناقشة التي دارت حول التقرير. وأشعر أن توافقا في الآراء بدأ يبرز من الآراء المختلفة التي تم الإعراب عنها، حول الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات للأمم المتحدة، وجعل المنظمة تستجيب على نحو أكثر فعالية لتحدي التغيير.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن الرأي القائل إنه بالإضافة إلى إصلاح مجلس الأمن، هناك إصلاحات أخرى للأمم المتحدة على نفس القدر من الأهمية، وتعتبر حاسمة لتحقيق جدول الأعمال الإنمائي العالمي. وسأتناول هذه الإصلاحات فيما بعد. أما الآن، فمن الحيوي أن نظل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-51396 (A)

0551396

مركزين على ذلك الهدف حتى تحظى جميع عناصر الإصلاح باهتمامنا غير المجزأ.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أؤكد لكم أن ملاوي تقدر الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي والأمم المتحدة في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية والرخاء للجميع. ويمثل الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي اختتم منذ قليل واحدة من المبادرات التي تبعث على آمال كبيرة بالنسبة لإحراز تقدم. غير أننا تعلمنا من تجارب سابقة أن الكثير من الكلام والوعود يقال عموما داخل الأمم المتحدة، ولكن الذي يتأتي منها لا شيء أو لا يستحق الذكر. ويحدوني وطيد الأمل في ألا ينتهي الأمر بهذه الدورة إلى أن تصبح مجرد برنامج آخر للثرثرة.

إن ملاوي تواجه مشاكل خطيرة في تأسيس نظام فعال للإدارة السياسية والاقتصادية. وما زال بلدي يواجه تحديات حرجة في تقرير جدول أعمالنا السياسي، وهذا بدوره يؤثر على جهودنا الإنمائية. ونواجه أيضا فقرا شديدا، ونقصا في الغذاء، وجوعا، وسوء تغذية. ومرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مستمر في حصد المزيد من الأرواح. ولا تزال الملاريا تقتل الملايين كل عام.

وفوق هذا وذاك، نواجه تراكما في الديون المحلية والخارجية، ونظاما تجاريا عالميا غير عادل وغير منصف، ونواجه تفشي الصراعات والقلاقل السياسية. ومن ثم، نرى أننا نحتاج إلى المساعدة في مجالات الحكم الرشيد، لكي تكون إصلاحات الأمم المتحدة ذات مغزى.

وفي ملاوي نعمل على تعزيز الحكم الرشيد باتباع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، وخفض النفقات العامة، وتقييم أنشطة وأداء الخدمة العامة، ومحاربة الفساد على جميع المستويات. وأجرينا أيضا إصلاحات فعالة للقطاع الخاص، ومن خلا الحوار أصبح مجتمع الأعمال يستجيب الآن بشكل بناء للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وبوسعي أن أقول إننا في كثير من هذه الإصلاحات أحرزنا بداية طيبة.

ولهذا السبب، رحبت حكومة بلادي بإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التابعة للاتحاد الأفريقي. وانضمامنا إلى تلك الآلية لهو الدليل على رغبتنا في اعتما سياسات وممارسات تشدد على مبدأي المساءلة والشفافية في إدارة القطاع العام.

بذلت ملاوي جهودا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتم تعميم تقريرنا المعنون ”ملاوي والأهداف الإنمائية للألفية: تحديات وإنجازات“. ومع ذلك، يواجه بلدي قيودا شديدة في تنفيذ تلك الأهداف، لأننا نخصص حصة كبيرة من مواردنا المحدودة لخدمة الدين الخارجي، ولإدارة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على حساب التحول الاجتماعي والاقتصادي اللازم لمكافحة الفقر.

وبالتالي، تؤيد ملاوي الاقتراح الداعي إلى إيجاد حلول شاملة ودائمة لمشكلة الديون الخارجية. وفي هذا الصدد، نرحب بالاقتراح الذي طرحته مجموعة الـ ٨ مؤخرا، بإلغاء ١٠٠ في المائة من الديون المعلقة المستحقة على ١٨ بلدا، منها ١٤ بلدا من أفريقيا. وأود أن أناشد جميع الدائنين أن يتأسوا بهذا المثال النبيل، لأن إلغاء الديون ينطوي على إمكانية مساعدة البلدان الفقيرة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم، تحقيق الانتعاش الاقتصادي الوطني والتحول الاقتصادي.

تحد آخر يواجه ملاوي، وهو أن بلدي يصعب عليه الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، وذلك يرجع جزئيا لعدم وجود منتجات تستوفي معايير الجودة العالية، ولكنه يرجع أيضا للنظام التجاري العالمي المجحف وغير المنصف. وعليه، ننضم إلى النداء الخاص بالتعجيل باستكمال جولة

الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التابعة لمنظمة التجارة العالمية، لمساعدة البلدان الفقيرة، مثل ملاوي، في الاستفادة من التجارة العالمية. وفضلا عن ذلك، هناك حاجة إلى نفاذ صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق فورا، بحيث تكون معفية من الرسوم ومن نظام الحصص، بما في ذلك قيام البلدان المتقدمة النمو بإزالة كل الحواجز الجمركية، مثل الإعانات التي تخل بالتجارة، والدعم المحلي، وبخاصة في مجال الزراعة.

وفي المنظور الأفريقي، تقوضت بشدة الجهود الإنمائية من جراء انتشار الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في أجزاء عديدة من القارة. وإدراكا منها لهذه الحقيقية، فإننا في أفريقيا اضطلعنا بمبادارت جسورة وبعيدة الأثر لتعزيز السلام والأمن في القارة. وعلى سبيل المثال، شارك بلدي، ملاوي، في أنشطة حفظ السلام في ليبريا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأثني على الدور الذي اضطلع به كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجموعة الـ ٨، في دعم مبادرات الاتحاد الأفريقي لحل الصراعات وإدارتها. وأود أيضا أن أوجه عناية هذه الجمعية إلى أن حفظ السلام في أفريقيا يشكل الجزء الأعظم من عمل مجلس الأمن. لذا فإنني أؤمن إيمانا صادقا بأن دور الأمم المتحدة في أفريقيا يمكن تعزيزه من خلال تشجيع تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد نداء أفريقيا بتوسيع عضوية مجلس الأمن.

يشكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحديات اجتماعية واقتصادية خطيرة لأفريقيا. ومع ذلك، فلعله يهم الجمعية العامة أن تعلم أن ملاوي تمثل واحدة من قصص النجاح القليلة، في السيطرة على هذا الوباء. وشعب ملاوي قد رحب بتوفير المشورة الطوعية والعقاقير المضادة للإيدز مجاناً. وعلى سبيل المثال، منذ منتصف العام الماضي، أنشأنا أكثر من ٣٠ عيادة لمقاومة الإيدز في جميع أنحاء البلد وقدمنا العلاج للكثيرين. ونتوقع أن نتمكن في مثل هذا الوقت من العام القادم، من علاج أكثر من ٨٠ ٠٠٠ شخص.

لذلك أرحب بالنداء الذي وجهه الاجتماع العام الرفيع المستوى بتقديم المساعدة، كأولوية، للوقاية من مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير الرعاية والعلاج في البلدان الأفريقية على أساس منحة لا ترد. وأرحب أيضاً بالتشديد على ضرورة تشجيع الشركات الصيدلانية بأن توفر العقاقير المضادة للإيدز بأسعار معقولة وتيسير الحصول عليها في أفريقيا. وحكومتي تدعو إلى توفير مزيد من التمويل بغية تمكيننا من اتباع نهج شامل تراعى فيه الآثار الطبية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المترتبة على هذا المرض فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أثني على كل البلدان التي ما زالت تسهم في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. فهذا الصندوق قد مكن ملاوي من تنفيذ برنامج للعلاج المجاني بالمضادات للمصابين بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أما من ناحية الزراعة والأمن الغذائي، فلم يكن أداء ملاوي جيداً هذا العام. فبلدي يواجه نقصاً حاداً في الغذاء بسبب فصل الجفاف الممتد من شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام. وكنتيجة لحصاد هزيل للغاية، سيتعين علينا أن نطلب إمدادنا بحوالي ٢٧٠ ٠٠٠ طن متري لتغذية ٤,٢ مليون نسمة سيحتاجون إلى الغذاء إلى أن يحين موسم الحصاد التالي، في وقت ما من نيسان/أبريل أو أيار/مايو من العام المقبل. لذلك، أناشد المجتمع الدولي مساعدتنا في الحصول على موارد غذائية إضافية لشعبنا.

وأعرب عن امتناني للتعهدات بمساعدات إغاثة غذائية التي قدمها شركاؤنا المتعاونون مثل برنامج الأغذية العالمي والحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي والحكومة اليابانية وحكومة الولايات المتحدة والحكومة البلجيكية والحكومة النرويجية. ونحن ممتنون أيضاً للأمين العام للنداء الخاص الذي وجهه من أجل الجنوب الأفريقي.

ويسعدني أن أعلن أن شعب ملاوي يفعل ما بوسعه ليغذي نفسه. وقد أدرجنا بنوداً في ميزانيتنا لشراء الغذاء لمواطنينا. كما أنشأنا صندوق تغذية الأمة، الذي من خلاله يقدم شعب ملاوي بكل طوائفه تبرعات طوعية لشراء الغذاء من أجل أفقر الفقراء. وكانت الاستجابة كبيرة.

وسعيا إلى حل متوسط إلى طويل الأجل، اعتمدنا سياسات ملموسة تستهدف خفض اعتمادنا على الزراعة التي تعتمد على الأمطار. وأنشأنا وزارة مستقلة لتكون مسؤولة عن تنمية مصادر المياه والري. ونتطلع إلى الحصول على مساعدة تقنية من البلدان التي لديها الخبرة في مجال الري.

وإذ أنتقل إلى موضوع إصلاح الأمم المتحدة، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى جانب هام من إصلاح المنظمة يتعلق بتحديد الأهلية لعضوية الأمم المتحدة. وكما يعلم الأعضاء، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يكفل الحق لكل شعوب العالم في الانتماء إلى الأمم المتحدة وعدم حرمان أي بلد من العضوية في المنظمة. وملاوي تؤمن بأن الأمم المتحدة قد أنشئت على أساس مبدأ الاشتمالية في عضويتها.

وهذا هو السبب الذي يدفعنا في ملاوي للمطالبة بقبول جمهورية الصين (تايوان) عضواً في الأمم المتحدة. ونحن نطلب ذلك على أساس أنه بعد انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، فإن الدول الجديدة التي ظهرت بعد ذلك أعربت عن رغبتها في أن تصبح أعضاء مستقلين ذوي سيادة في الأمم المتحدة. وقد حصلت هذه الدول على العضوية. وكان ذلك قراراً سياسياً. وعلى نفس المنوال، عندما انقسمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية إلى دول منفصلة – البوسنة والهرسك، كرواتيا، مقدونيا، صربيا والجبل الأسود، سلوفينيا – حصلت كل دولة من هذه الدول على عضوية الأمم المتحدة. وكان ذلك قراراً سياسياً أيضاً. كما أن تشيكوسلوفاكيا انقسمت إلى الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، وحصلت كل منهما على عضوية الأمم المتحدة. وفي جنوب شرقي آسيا، انسحبت سنغافورة من الاتحاد مع ماليزيا وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، انفصلت تيمور الشرقية عن إندونيسيا وأصبحت عضواً في المنظمة أيضاً. تلك كانت قرارات سياسية.

وعليه، فإن حكومة ملاوي تنتابها الدهشة من أن جمهورية الصين (تايوان)، التي اتخذت قراراً سياسياً مماثلاً، تحرم من العضوية في الأمم المتحدة. كيف يمكن للأمم المتحدة أن تكون رمزاً للعدل والإنصاف بينما تنكر عضويتها على أكثر من ٢٣ مليون نسمة يسهمون إسهاماً كبيراً في التجارة والتنمية على مستوى العالم؟ كيف يمكن للأمم المتحدة أن تبرر إنكارها للعضوية على تايوان بينما قبلت الدول المذكورة آنفاً في عضويتها؟ ولماذا يمارس التمييز ضد تايوان في الأمم المتحدة؟

وما لم يتم الإجابة على هذه الأسئلة بأمانة، سيخلص المراقبون إلى أن الأمم المتحدة تكيل بمكيالين. وحكومة ملاوي تؤمن بأن على الأمم المتحدة أن تستخدم نفس المعايير في منح العضوية لجمهورية الصين. ولذلك، أناشد الأمم المتحدة من خلالكم، سيدي الرئيس، أن تمنح العضوية للشعب التايواني بنفس الشكل كما فعلت مع بلدان أوروبا الشرقية وجنوب شرقي آسيا. وذلك سيمكن شعب

تايوان الذي يتميز بتدفق الحيوية وسعة الحيلة من الاضطلاع بدوره الصحيح في الشؤون العالمية والتصنيع والتجارة والتنمية. وأعتقد أن انضمام جمهورية الصين (تايوان) إلى عضوية الأمم المتحدة سيضفي مصداقية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تحيا الأمم المتحدة!

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية ملاوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الحاج يحيى جامه، رئيس جمهورية غامبيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية غامبيا.

اصطحب الحاج يحيى جامه، رئيس جمهورية غامبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الحاج يحيى جامه، رئيس جمهورية غامبيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس جامه (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أستهل بياني بتهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. ولا يساورني أي شك في أن مهاراتكم وخبرتكم الواسعة ستكلل مداولاتنا بالنجاح. وأود أيضاً أن أثني على الصديق العزيز، سعادة السيد جان بينغ، رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، على أسلوبه الممتاز في إدارة أعمال الدورة التاسعة والخمسين. وبالإضافة إلى ذلك، أشيد بالأمين العام على حسن قيادته، خاصة فيما يتعلق بالنهوض بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيط جدول أعمالها. وبلدي يثق ثقة كاملة في نزاهته وكفاءته اللتين تحلى بهما على مر السنين سواء كموظف أو أمين عام للمنظمة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء هذه المنظمة، لا بد لنا أن نتوقف لتقييم سجل استجابتنا الجماعية إزاء مختلف التحديات العالمية العديدة التي تتصدى لها البشرية. فمن أعضاء لا يتجاوز عددهم الخمسين عضواً لدى إنشائها، ازداد العدد إلى ١٩١ عضواً اليوم. وهذا التوسع السريع، بالإضافة إلى تعقد أعمال الأمم المتحدة على مر السنين، يستدعي تقييم مكامن قوتها وضعفها بغية زيادة فعاليتها. ولا يخفى على أحد أن صوت الجمعية العامة قد ازداد ضعفاً عبر السنين، وأن مصداقية إجراءاتنا وآلياتنا فيما يختص بحقوق الإنسان قد تقلصت، كما أن الديمقراطية والمساءلة والشفافية لم تعد واضحة في مجلس الأمن، وإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحاجة إلى أن يكون أكثر فعالية وأوثق ارتباطاً بالأحداث. لقد شهدنا في مناسبات عديدة منذ عام ١٩٤٥ أمثلة للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وأمثلة أيضا لانتشار أسلحة الدمار الشامل. إن الحروب الأهلية والإرهاب تقوض الأمن البشري وأمن الدولة. ومازال الفقر والجوع والأمراض تفتك بأعداد كبيرة من المجتمعات، بينما قدراتنا على الاستجابة للأزمات الإنسانية تحتاج إلى إعادة التقييم والتنشيط.

هذه هي خلفية التحديات التي نواجهها بوصفنا منظمة. وهي لا تمثل إخفاقا؛ بل تؤكد ببساطة أنه يجب بذل المزيد من الجهد لجعل العالم مكانا أكثر أمانا وأفضل لكل البشرية.

لذلك دعونا نكرس أنفسنا من جديد أثناء احتفالنا بمنجزاتنا حتى نكون مخلصين في مهمتنا ونضع رؤية جديدة تتفهم حقائق عالمنا في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على

برنامج الإصلاح الشامل الذي طرحه في تقريره ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005). ونحن نتفق على أن يجب توجيه العالم نحو المزيد من التركيز على جو الحرية الأفسح ذاك.

إن أغلبية شعوب العالم اليوم مكبلة بالأغلال – أغلال الفقر وتخلف التنمية. والتنمية بالنسبة إلى هذه الشعوب تعني حرية العيش من دون عوز وخوف وجوع، وقبل كل شيء حرية العيش بكرامة. وإن إصلاح الأمم المتحدة حتى تصبح أفضل تجهيزا فتنخرط بفعالية أكبر في مسعى البشرية لتحقيق هذه الحريات الأفسح هو ضرورة حقيقية لزيادة تأثير منظمتنا وأهميتها.

وفي الحقيقة، ينبغي التركيز بشكل جماعي على الأهداف التالية خلال العقود المقبلة. لا بد من استئصال الفقر المدقع والصعوبات المصاحبة له مثل الأمراض والجوع والأمية من على وجه الأرض؛ ويجب وقف انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وينبغي فرض حظر كامل على الأسلحة النووية في جميع الدول؛ ويجب السماح للسلام بأن يعم كل أنحاء العالم؛ ويجب أن يسود قدر أكبر من التسامح والاحترام المتبادل في معالجة الاختلافات بين بعضنا البعض؛ ويجب الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية والموارد الطبيعية لعالمنا واستخدامها بحكمة؛ ويجب أن تعمل الأنظمة السياسية على تحقيق قدر أكبر من التعاون؛ وينبغي أن تحل تعددية الأطراف محل أحادية الطرف في التصدي للصراعات أو النزاعات أو الخلافات بين الدول الأعضاء، وينبغي أن تحل المصالحة محل المجابهة والصراع.

وإذا نجحنا في العقدين المقبلين في بلوغ تلك الأهداف سنكون قد حققنا لأنفسنا تلك الحريات الأفسح التي نتوق إليها اليوم.

ورغم أننا يجب أن نركز على الأهداف الطويلة الأجل تلك، يجب أيضا ألا تغيب عن أذهاننا المتطلبات الأساسية لعصرنا هذا. فيجب أن نواصل العمل الجماعي لتحقيق السلام العالمي، وأن نعطي أولوية قصوى لحالات الصراع التي تشكل التهديد الأكبر لسلام العالم بأسره. وفي ذلك يجب أن نبدأ بالشرق الأوسط. فبدون حل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيظل السلام سرابا في الشرق الأوسط وستطال عواقب ذلك العالم برمته. إن وفدي يؤيد الرؤية المتمثلة في حل الدولتين، الذي تعيش فيه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. كما نرحب بانسحاب إسرائيل من غزة والضفة الغربية باعتباره خطوة نحو انسحاب كامل من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن الحالة غير المستقرة في العراق تنجم عنها عواقب وخيمة على شتى أنحاء العالم. وهذه الحالة ليست منفصلة بأي حال من الأحوال عن ارتفاع سعر النفط، الذي يسبب مشاكل خطيرة للاقتصاد العالمي ويهدد المكاسب الاقتصادية التي حققتها بلدان نامية عديدة. وكلما بكرنا في تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة كان ذلك أفضل لهذا البلد وبقية العالم.

إن الإسهامات الإيجابية للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في تحقيق التسوية السلمية للصراعات في أفريقيا هي مصدر تشجيع لنا.

لقد تم التوصل في غينيا – بيساو إلى محطة أخرى هامة بانتخاب الرئيس نينو فييرا. فبعد سنوات عديدة من المحن والاضطرابات وضع شعب غينيا – بيساو بلده أخيرا على طريق ثابت نحو الانتعاش والسلم والتنمية. ووفدي بوصفه رئيسا لمجموعة أصدقاء غينيا – بيساو في الأمم المتحدة، وبوصفه أيضا عضوا في الفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو، فإنه يدعو إلى عقد مؤتمر عاجل

للمـانحين بغيـة إظهـار التضـامن مـع شـعب غينيـا – يسـاو والالتزام بالسلام الدائم في ذلك البلد.

وبشـكل مماثـل في بوروانـدي، تم اسـتكمال الانتقـال الديمقراطي بانتخاب الرئيس بيير نكورونزيزا مؤخرا. ونتقدم إليـه وإلى شـعب بوروانـدي بتـهنئتنا القلبيـة وأطيـب التمنيـات بعصر جديد من السلم والاستقرار والتنمية.

لقـد شـهد هـذا العـام خطـوات كـبيرة نحـو السـلام المسـتدام في السـودان. ويشـيد وفـدي بحكومـة السـودان والحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان علـى التزامهمـا بـذلك الاتفـاق التـاريخي الـذي يُـراد بـه تحقيـق سـلام دائـم في البلـد. وتشـجعنا الخطـوات الـتي اتخـذناها حـتى الآن لتنفيـذ هـذا الاتفـاق، ويحـدونا أمـل كـبير في أن تواصـل قيادتهمـا الجماعيـة السعي الحثيث إلى إقامة السودان الذي تحلمان به. ونتعاطف مـع جميـع السـودانيين لفقـدانهم المفجـع لـزعيمهم ونائـب رئيسهم، الدكتور جون قرنق، الـذي بـذل جهـدا كـبيرا لـدفع عمليـة السـلام قـدماً. ونحـن واثقـون بـأن خليفتـه سيواصـل مسيرته حتى يتحقق الحل السلمي للقضايا العالقة.

إن العامل الأساسي الكـامن في كـل هـذه الصـراعات هـو انتشـار الأسـلحة الصـغيرة والأسـلحة الخفيفـة. فيجـب أن نلـزم أنفسـنا بحرمـان الأطـراف مـن غـير الـدول والإرهـابيين وشبكات الجريمة المنظمة من حيازة أسـلحة الإرهـاب الشـامل هـذه. وسـتتاح لنـا فرصـة للمزيـد مـن تعزيـز قـدرتنا علـى التصـدي لهـذه الآفـة خـلال اسـتعراض عـام ٢٠٠٦ لبرنـامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة.

يجـب أن تكـون منظمتنـا المـدافع النـهائي عـن سـيادة القـانون الـدولي، الـذي يـتعين علـى جميـع الـدول في المجتمـع الـدولي أن تنصـاع لـه. وينبغـي رفـض أيـة محاولـة لإضـعاف أو تقـويض نظامنـا الـدولي القـائم علـى القـوانين بـدون أيـة تنـازلات. ومؤسسـة مثـل المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، المكلفـة بولاية إنهاء الإفلات من العقاب، تستحق كل الدعم الذي يمكـن أن تحصـل عليـه مـن المجتمـع الـدولي. إن نظـام رومـا الأساسي منارة أمل لجميع البشر، ويناشد وفدي الدول التي لم تصبح حتى الآن أطرافا في هذا النظام بأن تنظر عـاجلاً في هذا الأمر.

ويـدين وفـدي بشـدة تطبيـق تـدابير قسـرية أحاديـة الطرف كوسيلة لتسوية المنازعات. فهـذه التـدابير تؤثر سـلباً في حياة الأبرياء، الذين لا يملكون وسائل تعينهم أو تنصفهم. ولـذلك نـدعو إلى الـرفض الكامـل والفـوري للجـزاءات المفروضة على كوبا.

وبينمـا نهتـف مـن أجـل إصـلاح منظمتنـا وتجديـدها، ينبغـي أن نوسـع آفاقنـا وأن نشـرع في إعـادة تقيـيم رصـينة وموضـوعية لسياسـتنا تجـاه جمهوريـة تـايوان. إن هموم شـعب ذلـك البلـد العظـيم البـالغ تعـداده ٢٣ مليـون نسـمة مـن الكادحين والمحبين للسلام مازالت تتعرض للتجاهل.

وجمهوريـة تـايوان دولـة ديمقراطيـة وذات سـيادة. وتدافع حكومتها المنتخبة ديمقراطيا عـن مصـالح شـعب تـايوان في العالم. ويشعر شعب تايوان بنفس القلق الـذي نشعر به جميعـا حيـال المشـاكل العالميـة مثـل السـلام والأمـن الـدوليين، وفـيروس نقـص المناعـة البشـرية/الإيـدز، وتفشـي الأمـراض، وتلوث البيئة، وجميع المسائل الأخرى التي تشغلنا في الأمم المتحدة. ولكن شعب تايوان ليس موجودا هنا على الطاولة معنا، لكي يسهم بنصيبه في البحث عن حلول للمشاكل التي تجابه البشرية اليوم. ولـذلك فإننـا نناشـد جميـع الـدول المحبة للسـلام في العـالم مسـاندة مشـاركة جمهوريـة تـايوان بـدون تأخير في جميع شؤون الأمم المتحدة بوصفها عضـوا كـاملا في المنظمة. وينبغي للأمم المتحدة في القرن الحـادي والعشـرين أن تضـم جميـع الشـعوب في جميـع أرجـاء العـالم بـدون تمييـز سياسي. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تكون ملتزمة بذلك

الهدف والمتمثل في إيجاد: أمم متحدة للقرن الحادي والعشرين نالها إصلاحها وتضم شعب جمهورية تايوان. ويزيد من حدة محنة شعب تايوان انشغالنا الحالي بالصراعات المحتدمة اليوم التي تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

لقد ظل جدول أعمال الإصلاح معنا لعقود الآن. وأخيرا، في هذا العام، يبدو أن عددا من التقارير، بما فيها تقرير للأمين العام ذاته، دفعتنا جميعا إلى العمل.

ويؤيد وفدي تأييدا تاما الإصلاح المقترح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ويؤيد إنشاء لجنة بناء السلام. وفي ذلك الصدد، يحدونا الأمل في أن تستخدم ثروة الخبرة التي جمعتها الأمم المتحدة خلال السنين، وخاصة مع البلدان الخارجة من الصراع، للاستفادة منها في وضع هيكل اللجنة ووظائفها وولايتها.

ونؤيد بنفس القدر الإصلاح المقترح للجنة حقوق الإنسان. ولكن ينبغي أن نتذكر أن حقوق الإنسان تشكل شاغلا للجميع وأن إنفاذها ليس من اختصاص قلة مختارة. ومن شأن إنشاء هيئة أصغر لحقوق الإنسان أن يعزز تلك الفكرة ويرسخ أزمة المصداقية التي تعاني منها اللجنة الحالية. وبينما توجد أوجه قصور هيكلية في اللجنة، فإن أساليب عمل اللجنة هي التي يجب أن نركز عليها بغية إزالة التحيز والذاتية والانتقائية.

وتنشيط الجمعية العامة أمر حل موعده منذ زمن طويل أيضا. وآن الأوان للجمعية لكي تثبت وجودها في إطار الولاية التي أسندها إليها الميثاق.

وسيكون إصلاح منظمتنا غير كامل بدون إصلاح مجلس الأمن. والحجم والتكوين الحاليان للمجلس يمثلان مسخرة من العضوية الأوسع للأمم المتحدة ووقائع العالم اليوم. ولا يمكن لأي قدر من الحيل السياسية أو التلكؤ أن يوقف البحث الشرعي لإفريقيا عن التمثيل الكامل في مجلس الأمن. فالسلام والأمن الدوليان هما شأن الجميع. وبدون إجراء إصلاح واستعراض شامل لأساليب عمل المجلس، فإن شرعية القرارات التي يتخذها ستكون مشكوكا فيها على نحو متزايد.

كما سيتعين علينا أن ننظر مرة أخرى في مسألة حق النقض. والغرض الذي أسس من أجله النقض والأساس الذي خصص عليه قبل ٦٠ عاما لم يعودا صالحين في عالم اليوم. وفي الواقع، أن موقف أفريقيا بشأن حق النقض، وهو موقف يؤيده وفدي تأييدا صادقا، أنه ينبغي إلغاء حق النقض. وفي الواقع، ينبغي ألا يمنح حق النقض إلا للجمعية العامة بالأغلبية، وان يمارس بأغلبية الأصوات. وإذ تم ذلك، ستتمكن الأمم المتحدة والعالم من الاعتزاز بنظام ديمقراطي عالمي يأذن بدخول نظام عالمي جديد أكثر سلاما.

ومجلس الأمن بتشكيله الحالي غير موات لصون السلام والأمن العالميين. وإذا لم يتسن إصلاحه، فينبغي إلغاؤه وإسناد ولايته للجمعية العامة باتخاذها القرارات بأغلبية الأصوات. وفي تلك الحالة، من شأن أي إجراء تتخذه الأمم المتحدة في حالة معينة أن يكون متخذا بالنيابة عنا جميعا. ومن شأن ذلك أن ينهي بطريقة حاسمة النهج الانفرادي في تسوية المنازعات والمسائل الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية غامبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الحاج يحي أ. ج. ج. جامه، رئيس جمهورية غامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بونيفاس أليكساندر، الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي.

اصطحب السيد بونيفاس أليكساندر، الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بونيفاس أليكساندر، الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أليكساندر (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود، في مستهل ملاحظاتي، أن أعرب، أصالة عن نفسي وبالنيابة عن دولة هايتي، عن أصدق تهانينا لكم بانتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. ويبشر ثراء خبرتكم في شؤون الأمن وحقوق الإنسان والتنمية بنجاح مناقشتنا.

وأود أيضا أن أشيد بجان بينغ، وزير خارجية غابون، الذي اكسبه اعتداله وروحه التوفيقية وضبط النفس الاحترام والتقدير الشامل خلال الدورة السابقة.

كما أود أن أعرب عن امتناني الصادق للأمين العام على جهوده الدؤوبة لخدمة قضية السلام والديمقراطية والتنمية. وتلك الثلاثية – السلام والديمقراطية، والتنمية – هي الآن الاسم الجديد للتقدم الذي تحرزه الشعوب وللاستقرار في العالم.

وفي ذلك السياق، ومنذ أكثر من عام الآن، نشرت المنظمة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تساعد على تحسين المناخ الأمني في البلد. وطلبنا نشر البعثة نظرا لإيماننا الثابت بالتضامن الدولي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة كي نشكر البلدان التي أبدت صداقتها لهايتي بالمساهمة بطريقة أو بأخرى في نشر البعثة.

ومن هذه المنصة، أود أن أعرب عن تعاطفي الصادق مع السكان المنكوبين في الجزء الجنوبي من الولايات المتحدة الأمريكية الذين تضرروا بشكل مأساوي بمرور إعصار كاترينا في آب/أغسطس، وهو من أسوأ الأعاصير المدمرة التي عصفت أبدا بقارتنا. ونود مرة أخرى أن نعرب لحكومة الولايات المتحدة ولشعبها عن أعمق تعاطفنا وتضامننا في هذه الأوقات العصيبة.

لقد بلغ عمر منظمتنا الآن ٦٠ عاما. وسيكون الاحتفال بتلك الذكرى السنوية امتدادا رائعا للاجتماع العام الرفيع المستوى لرؤساء الدول أو الحكومات، الذي قُصد منه أن يكون تقييما أوليا لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية.

وتعرب حكومة هايتي عن تأييدها لروح النص الذي اعتُمد في ١٦ أيلول/سبتمبر، والذي يستعرض بشكل عام الحد الأدنى للأهداف التي يعتزم المجتمع الدولي تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وبالمثل، تؤيد جمهورية هايتي جميع الخطوات المتخذة لزيادة المساعدة الإنمائية من خلال استخدام أرصدة التضامن على الصعيد الدولي.

وتعلق حكومة هايتي أهمية قصوى على اقتراح الجمهورية الفرنسية إيجاد تمويل مستقر ودائم من خلال آليات مبتكرة لاتقاء الأوبئة الرئيسية في عصرنا والشفاء منها. ويسرني أن أنوه بأن الكثير قادة العالم قد تلقوا الاقتراح المذكور بعظيم الاهتمام.

كما نرحب بمختلف المبادرات الأخرى، بما فيها اقتراح المملكة المتحدة بإنشاء مرفق مالي دولي، يضع ترتيبات للاقتراض من الأسواق المالية بقصد زيادة المساعدات المقدمة إلى أشد البلدان فقرا، ولا سيما لأغراض مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهو جدير بأن ننظر فيه.

بيد أن تلك الجهود قد لا تحقق أهدافها ما لم يوجد حل شامل لمشكلة ديون بلدان الجنوب. وحل مشكلة الديون بإلغاء ديون أقل البلدان نموا ومساعدة تلك البلدان على اجتياز مشاكلها المالية بالمساعدة في تنميتها من شأنه أن

يشكل إسهاما إيجابيا في إقرار الأمن الدولي. وتعرب جمهورية هايتي عن تأييدها دون تحفظ لجميع مبادرات الأمم المتحدة التي تتم عن طريق التفاوض، والمتسمة بالفعالية والشمول والدوام، الرامية إلى حل مشكلة الدين المؤسفة التي تنوء بها شعوب البلدان الفقيرة.

وفي الذكرى الستين لمنظمتنا، ينبغي أن نلقي بالا للنداءات الكثيرة بإصلاح الأمم المتحدة. ومن المؤكد أن قدرا كبيرا من التقدم يجري إحرازه في هذا الصدد، وبخاصة اقتراح تحويل لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس لحقوق الإنسان. وينبغي حذف الفصل الثالث عشر من الميثاق، وكذلك الإشارات إلى الوصاية الواردة في الفصل الثاني عشر.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، تؤيد جمهورية هايتي الفقرة ١٥٣ من الوثيقة الختامية، التي تقترح إصلاح مجلس الأمن على وجه السرعة لكي نجعله أكثر اتساعا في تمثيله وأكثر كفاءة وشفافية، ومن ثم لكي نزيد تعزيز فعالية المجلس ودرجة مشروعية قراراته.

وفي هذا الصدد، أؤكد مجددا موقف هايتي، الذي أعرب عنه رئيس الوزراء جيرار لاتورتو، المؤيد لتصحيح الخطأ التاريخي المتمثل في عدم وجود ممثل لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

إن جمهورية هايتي تمر بمفترق طرق. وفي خلال أسابيع قليلة، سوف تجرى انتخابات عامة في كافة أنحاء البلد لاختيار ممثلي الأمة المنتخبين على جميع الأصعدة. والانتخابات شاملة للجميع. وجميع القطاعات وجميع الأحزاب السياسية بلا استثناء مشاركة فيها. ولا بد من الاعتراف بأن الطريق إلى إنجاز هذه العملية كان شاقا، واتسم باندلاع العنف واكتنفته لحظات من القلق الشديد. ذلك أن إعادة اكتشاف الحرية ليست بالأمر السهل. وعلى مدى شهور طويلة عاش البلد في حالة تقترب من الفوضى، احتجزت فيها عصابات مسلحة الكثير من أحياء العاصمة رهينة لها وارتكبت أبشع الفظائع. ولحسن الطالع أن معظم تلك العصابات قد تم وقفها عند حدها بالجهود المجتمعة للشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وقد أخذ الهدوء يعود تدريجيا. ولديّ اقتناع بأن الحملة الانتخابية ستجري في جو سلمي، برغم العدد الكبير من مرشحي الرئاسة. والأفق مضيء في الوقت الحالي بشكل ملحوظ رغم بعض الأفعال اليائسة التي ترتكبها العصابات دون رحمة. كما أن حوارا وطنيا قد بدأ وتشترك فيه جميع قطاعات البلد ذات الصلة. وسوف تصدر اللجنة التحضيرية التي أنشئت لهذا الغرض تقريرها قريبا في هذا الشأن.

وفي هذا السياق، تعرب حكومة هايتي وشعبها عن امتنانهما للأمم المتحدة وللبلدان الصديقة في جميع القارات لتضامنها مع هايتي واهتمامها بنجاح الانتخابات الحالية. ولا شيء يستطيع الآن أن يوقف المسيرة صوب إجراء انتخابات تعددية وديمقراطية، تتم في جو من الأمن الذي تكفله الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وقد اضطرت القلاقل السياسية في هايتي ومشاكلها الاجتماعية الاقتصادية الخطيرة عددا كبيرا من مواطنينا إلى الهجرة إلى شطآن مجاورة يجدونها أكثر احتفاء بهم. بيد أن أمارات جديدة للتوتر أخذت تظهر بين أوساط شريحة هامشية من السكان المحليين في البلدان المستضيفة. ونطلب إلى قادة تلك البلدان أن يعالجوا تلك المسألة بشكل عاجل منعا للمتطرفين من استغلال الموقف وارتكاب إساءات ضد الهايتيين بالمهجر. ونحن من جانبنا على استعداد للمشاركة في

جميع المفاوضات الرامية إلى استعادة الهدوء وإيجاد الحلول وفقا للمعاهدات الدولية والحقوق المتعلقة بالهجرة.

وفي هذه اللحظة الانتقالية الحاسمة، نجدد مناشدتنا المجتمع الدولي بأن يزورنا ليراقب إجراء الانتخابات. فنحن نريد انتخابات متسمة بالشفافية لا يتعرض فيها المرشحون المنتخبون للطعن في انتخابهم. وإننا ممتنون للأمم المتحدة على الدعم الذي تقدمه لهايتي أثناء هذه الفترة الحاسمة.

وأكرر النداء الرسمي الذي وجهتُه إلى المجتمع الدولي من هذه المنصة قبل عام بألا يترك هايتي معزولة، حتى أتمكن، في ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، من تسليم السلطة إلى رئيس جمهورية جديد منتخب بحرية، فأضع هايتي بذلك مرة وإلى الأبد في مكانها بين أسرة الأمم الديمقراطية الصديقة؛ وحتى تتمكن الحكومة المنبثقة عن الانتخابات من الاضطلاع بمهمة إعادة البناء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي – مع الدعم المطلق، والتضامن القوي، طبعا من جانب المجتمع الدولي؛ وحتى تتمكن هايتي من الخروج من حالة التخلف والفقر الشديد، اللذين يوفران أرضا خصبة لكل الدكتاتوريات؛ وحتى يتمكن البلد من استعادة وحدته وروحه.

ستعمل جمهورية هايتي بروح التضامن والتعاون الحقيقي – التي تشكل، في المقام الأول، سبب وجود الأمم المتحدة – على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما بين الآن وعام ٢٠١٥، الأهداف التي تطمح إليها كل البلدان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أشكر الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب السيد بونيفاس اليكساندر، الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يلقيه الأونرابل ماتيا توافا، رئيس وزراء ووزير الخارجية والعمل لتوفالو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء ووزير الخارجية والعمل لتوفالو.

اصطُحب الأونرابل ماتيا توافا، رئيس وزراء ووزير الخارجية والعمل لتوفالو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة الأونرابل السيد ماتيا توافا، رئيس وزراء ووزير الخارجية والعمل لتوفالو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد توافا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): يشاركني شعب توفالو، الذي أتشرف بالتكلم بالنيابة عنه، في الإعراب عن تهانئنا الحارة للأمم المتحدة بمناسبة حلول ذكراها السنوية الستين.

أود أن أسجل رسميا امتناننا العميق لكل عضو في هذه الهيئة العظيمة، الجمعية العامة، على الإنجازات الهائلة للأمم المتحدة. إن القيم والمبادئ النبيلة للمنظمة ضمنت حقا أنه حتى الدول الصغيرة والمعزولة مثل توفالو بإمكانها أن تتمتع بهدفي تقرير المصير والدولة المستقلة بكرامة وأمل. وإننا فخورون بأننا عضو في أسرة الأمم العظيمة هذه.

ونود أيضا أن نشارك الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم للرئاسة، وأن نطمئنكم على دعمنا وتعاوننا التامين.

في الأسبوع الماضي سمع العالم – أسرنا وأطفالنا – أن زمن إعلان المبادئ وتعريف المشاكل والأعمال بشأن

التحديات المعقدة للتنمية والأمن وحقوق الإنسان قد ولّى منذ وقت طويل. لقد آن الآن أوان العمل. وإن التحدي الرئيسي يكمن في كيفية ترجمة البيانات البليغة إلى أعمال لتحسين مستويات المعيشة لكل دولة ولأسرنا ولنسائنا وأطفالنا في مجتمعاتنا المحلية وقرانا، بطريقة متساوية وعادلة. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في إدارة تلك العملية.

إن توفالو ترحب كثيرا بحسن النية السائد للوفاء بالعديد من الأهداف الإنمائية الدولية. والالتزامات التي قطعها الاتحاد الأوروبي وآخرون لبلوغ هدف الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مرحب بها. ونرحب أيضا بالمبادرات الجديدة والمبتكرة عن التمويل والحكم الرشيد، بما في ذلك صندوق الديمقراطية العالمي، والمبادرة الفرنسية وغيرها. وإن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة حساب التحدي الألفي مرحب به أيضا.

إن توفالو، بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية وبلدا من أقل البلدان نموا اتبع دائما نهجا حكيما ومسؤولا تجاه تنميته الوطنية الخاصة، تشجعت كثيرا بصورة خاصة، بالإقرار المتجدد للمجتمع الدولي بحالات الضعف الفريدة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وباحتياجات أقل البلدان نموا وبحتمية تلبيتها.

إن التعاون الدولي المتزايد لكفالة التنفيذ التام والفعال لاستراتيجية موريشيوس من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج عمل بروكسل، وبخاصة في ما يتعلق بتقديم التمويل الكافي وبناء القدرات وتطوير ونقل التكنولوجيا، يعد حيويا لدعم جهود استئصال الفقر والتنمية المستدامة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو. وتقوم حاجة واضحة الآن إلى إقامة وصلات واضحة لربط الالتزامات الدولية بالاستراتيجيات والخطط والأعمال الوطنية في الميدان.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أنه تم يوم الجمعة الماضي هنا في نيويورك إطلاق استراتيجيات ”بتي كاكيغا الثانية“ – استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة لتوفالو للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ – وهي بمثابة التزام بالعمل من قبل الحكومة وجميع أصحاب المصلحة، بما فيهم المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية الجزرية.

إننا نقدر تقديرا خالصا دعم أصدقائنا في نيويورك، الشركاء الثنائيين ووكالات الأمم المتحدة، ونتطلع قدما إلى العمل عن كثب مع المجتمع الدولي في الدفع قدما بشراكات مناسبة كنتيجة لتلك الاستراتيجيات. وعلى نفس المنوال، ينبغي تقدير ودعم الدور الهام الذي اضطلعت به الهيئات الإقليمية، وبخاصة الهيئات في منطقة المحيط الهادئ، مثل مجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ، في دعم الجهود الدولية. لذا فإننا نؤيد بقوة ملاحظات ساموا وبابوا غينيا الجديدة عن أهمية الترتيبات الإقليمية، مثل خطة المحيط الهادئ.

لا تزال التحديات الأمنية تنشر الفوضى ومشاعر الخوف وعدم اليقين على النطاق العالمي.

وأثبتت أعمال الإرهابيين في كل أنحاء العالم، بما في ذلك عمليات تفجير القنابل مؤخرا في لندن وفي أماكن أخرى، استمرار وجود قوى تعقد العزم على تقويض أهداف تأسيس الأمم المتحدة، أهداف الحرية والسلام والأمن. وقد سلطت الضوء أيضا على ما يجب علينا، نحن في الأمم المتحدة، من استعجال في محاربة هذه القوى.

وتلتزم توفالو كل الالتزام بالانضمام إلى محاربي الإرهاب الدولي، على نحو ما تتطلبه قرارات مجلس الأمن. لكننا سنحتاج إلى التماس معونة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمساعدتنا على تلبية متطلبات هذه القرارات

ومتطلبات الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، لا سيما المطالب الخاصة بتقديم التقارير.

ولا يزال خطر تأثير تغير المناخ وارتفاع مستوى البحار والتغير في البيئة العالمية بكاملها مثار قلق أمني خطير لدى الجميع. والحالة بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة وللبلدان الساحلية المنخفضة كتوفالو حالة مدمرة، يهدد خطرها الأرواح وحقوق الإنسان وبقاءنا في المدى البعيد. وآثار ذلك حقيقية وهي تظهر الآن فعلا. إنها تقتضي إجراءات عاجلة يتخذها المجتمع الدولي. وكما أبرز الأمين العام، على حق، في تقريره ''في جو من الحرية أفسح''، وما لم تتخذ إجراءات، فإنها [الدول الجزرية الصغيرة النامية] ستدفع ثمنا باهظا لأفعال الآخرين'' (A/59/2005، الفقرة ٦٠).

ومع أننا تأثرنا جميعا بالغ التأثر بمعاناة الخسارة البشرية والدمار بسبب الإعصار كاترينا على شاطئ الخليج في الولايات المتحدة الأمريكية قبل ثلاثة أسابيع، فإن من الأصوب للعالم أن يحمل إنذارات مبكرة كهذه على محمل الجد. وتؤمن توفالو بأنه يجب أن نتخذ على جناح السرعة إجراءات التكيف والتخفيف لمواجهة تغير المناخ بما ينسجم مع أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ وأهداف بروتوكول كيوتو للحد من غازات الدفيئة ودفع عجلة تنمية مصادر الطاقة المتجددة واستخدامها.

وبالنظر إلى هذا الموضوع، سيكون إهمالا من قبل توفالوا إن لم تعترف من جديد بأن بروتوكول كيوتو أصبح ساري المفعول في مطلع هذا العام، وإن لم تحث كل البلدان الصناعية التي لم تصدق عليه أن تفعل ذلك في أول فرصة ممكنة. وعدم فعل ذلك يعني توقيع حكم إعدام توفالو.

وقد آن أيضا أوان الشروع بحوار في اعتماد نهج أشمل لاتخاذ إجراءات مستقبلية للحد من تغير المناخ، لا بد لجميع الجهات المعتبرة الأكثر مسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة من المشاركة فيه. ويجب على الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، المقرر عقدها بمونتريال في تشرين الثاني/نوفمبر، أن تقترح قرارات خاصة بمسائل حاسمة تتصل بما ينبغي اتخاذه في المستقبل من إجراءات للحد من تغير المناخ.

وما لم تتخذ الإجراءات جديا، ستتعرض للخطر جميع الجهود المبذولة لتحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان في أكثر البلدان تضررا بتغير المناخ. ونناشد جميع القادرين على اتخاذ إجراءات أن يلتفتوا باهتمام إلى جزر مثل توفالو فضلا عن باقي أبناء البشر.

أما بخصوص تعزيز أهمية الأمم المتحدة ودورها، فنود أن نكرر تأييدنا الشديد لإصلاحات تفيد منها الأمم المتحدة، وخاصة زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وتوسيع نطاق أساليب عمله وفي هذا السياق، نكرر أيضا تأييدنا للنظر في إعطاء اليابان وألمانيا والهند والبرازيل مقاعد دائمة في المجلس بعد توسيعه. ورأينا المؤكد هو أنه يجب الاستفادة من الزخم الذي تحقق إلى الآن في هذا المجال لحل مسألة الإصلاحات بصورة نهائية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كأقصى موعد. ونعتقد أيضا أن تمثيلا للبلدان النامية اقرب إلى الإنصاف في المقاعد غير الدائمة للمجلس مسألة حيوية واستحقاق تأخرت مواجهته.

وتقر توفالو بخطر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن في توفالو وغيرها من بلدان منطقة المحيط الهادئ الجزرية. ونظرا لتعرضنا ولمستوى حراك مجتمعاتنا المحلية، خاصة الملاحين الذين يعملون على متن سفن تجارية في جميع أصقاع العالم، هناك حاجة ماسة إلى مساعدة من المجتمع الدولي، كالمساعدة المقدمة في إطار الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا، لمساعدتنا على إثارة الوعي في توفالو لمكافحة أخطار الوباء. ونحن بحاجة إلى معونة تقنية ومالية لهذه الجهود.

إن توفالو، من حيث الموارد الطبيعية، في بلد جزري صغير على محيط كبير. فالمحيط الهادئ الذي يحيط بجزرنا هو المصدر الحيوي لرزقنا ولتطورنا الاقتصادي والاجتماعي. غير أن قلقنا يتزايد إزاء المخاطر الحقيقية لصيد السمك غير المشروع وغير المبلغ عنه، وغير المتقيد بضوابط، ومخاطر تلوث البحار من النفايات، لا سيما تفريغ البواخر لمواد عالية الإشعاع والسموم في منطقتنا. ونحن نحتاج إلى التماس تفهم المجتمع الدولي لمساعدتنا على إنقاذ بحارنا وللتأييد الكامل للسياسة الإقليمية لجزر المحيط الهادئ، التي جرى اعتمادها عام ٢٠٠٢.

وهناك مصدر هام للتدفقات المالية الواردة إلى البلدان النامية، وخاصة إلى البلدان الجزرية الصغيرة النامية كتوفالو، هو تحويلات العمال المهاجرين العاملين في البلدان المتقدمة النمو. والحق أن تحويلات عمالنا من خارج البلد، لا سيما الملاحين العاملين في الخارج، تشكل مصدرا للدخل بالغ الأهمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في توفالو.

وتؤيد توفالو كل التأييد إيلاء اهتمام عاجل لمسألة حقوق العمال المهاجرين، بما في ذلك إبقاء بند الكفاءة ذات المعايير الدولية وسلامة العمال المهاجرين وأمنهم على جدول الأعمال الدولي، بغرض ضمان استدامة هذا المصدر الحيوي لرؤوس الأموال المحولة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وثمة مسألة من دواعي قلق توفالو المستمرة، هي مسألة التمثيل في الأمم المتحدة. فمع الأسف، لا يمكن أن يقال أن هذه الهيئة السامية هيئة عالمية بدون التمثيل المحق لسكان جمهورية الصين في تايوان، البالغ عددهم ٢٣ مليونا. وتوفالو ترى أن الإقرار بأوجه التطور السياسية والديمقراطية في تايوان، وبمشاركتها النشطة والمسؤولة في الشؤون العالمية، لا سيما في التجارة على أنواعها وشؤون الصحة والتنمية الدولية، بدون تمثيل في الأمم المتحدة، هو ظلم وخطأ، أخلاقي، ولا بد من تصحيح هذه الحالة. ونحن نلتمس إعادة نظر مناسبة من قبل الأمم المتحدة في هذه المسألة الهامة، فضلا عن النظر في تصعيد التوتر في مضيق تايوان على إثر قيام جمهورية الصين الشعبية بسن قانونها الخاص ضد الانفصال.

وختاما، نريد أن نكرر القول إن بذل جهود تستهدف التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية كتوفالو لن يكون له معنى ، ما لم يتم التصدي لمسألة تغير المناخ ومستوى البحار بصورة حاسمة وعلى جناح السرعة. ومصلحة توفالو لا تخدم توفالو وحدها فحسب؛ فإن أوخم عواقب عدم اتخاذ إجراءات الآن بشأن تغير المناخ – على ما نشهده فعلا في جميع أنحاء العالم – سيعمم الشعور بوطأتها في كل مكان.

إننا نأمل بحرارة أن يصدر من مترلنا المشترك هذا، أسرة الأمم المتحدة، تفهم أفضل وسلامة النية، لما فيه أمن توفالو والعالم قاطبة وحفظ بقائهما إلى أماد طويلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس الوزراء وزير الخارجية والعمل في توفالو على بيانه.

اصطحب رئيس الوزراء وزير الخارجية والعمل في توفالوا، من المنصة

خطاب الأونرابل باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء وزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء وزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو.

اصطحب الأونرابل باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء وزير الدفاع والخدمات العامة في مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني كثير أن أرحب بدولة باكاليثا موسيسيلي، رئيس الوزراء وزير الدفاع

والخدمات العامة في مملكة ليسوتو.وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): يضم وفد بلادي صوته إلى الذين سبقوه في تقديم التهانئ إليكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة، ولسلفكم، معالي السيد جان بينغ من غابون.

ولدت الأمم المتحدة قبل ستين عاما عندما ألقت وحشية الحرب بثقلها على الجميع وتجاوزت قدرة البشرية على فهمها وتحملها. وأصبحت المنظمة مصدر أمل مبني على أعمدة التنمية وحقوق الإنسان والأمن المترابطة والمتكافلة وغير قابلة للتصرف.

وقد تاقت الدول الأعضاء في هذه المنظمة باستمرار للقيام بإصلاحها لجعلها أكثر ديمقراطية وأكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات جميع الأمم، الغنية والفقيرة، الكبيرة والصغيرة، القوية والضعيفة. علينا أن نتذكر أن آخر إصلاح للأمم المتحدة تم في العام ١٩٦٣، قبل ما يزيد على أربعة عقود كاملة. وفي ظل هذه الخلفية، فإن وفد بلادي يشيد بالأمين العام على تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005). وقد شكل ذلك التقرير أساس مناقشات الدول الأعضاء عندما كانت تستعد للاستعراض الخمسي لإعلان الألفية، وكذلك لهذه الدورة الستين للجمعية العامة. وهو يثير مسائل حيوية تتعلق بإصلاح هذه الهيئة العالمية لتمكينها من مواجهة تحديات وأخطار القرن الحادي والعشرين وهي مهمة عسيرة جدا.

غير أننا نلاحظ مع الأسف أن بعض الدول الأعضاء طرحت جانبا مسائل حيوية مثل التنمية، وأعطت الأولوية، بدلا من ذلك، للمسائل الأمنية وخاصة إصلاح مجلس الأمن. ونتيجة لهذا التوجه نتوقع ظهور حالة لا تطاق ولا ضرورة لها، في الواقع مع إمكانية تقسيم المناطق و/أو القارات، والتأثير سلبيا على العلاقات الودية بين الدول.

ومن أجل التحرك في اتفاق تام ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى للنهوض بجداول أعمال التنمية العالمية وحقوق الإنسان والأمن بالتوازي. ويتفق الجميع على أن تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أصبح خطرا رئيسيا يهدد التنمية ويقضي على جميع المكاسب المحرزة حتى الآن. ويتفق الجميع أيضا على أن ويلات الفقر المدقع ما زالت تثقل علينا. وغني عن القول إن الفقر المدقع يشكل انتهاكا لكرامة البشر. كما أن الصراعات المسلحة تعيق التنمية. وتقدم أفريقيا مثالا تقليديا على كون هذه المخاطر لا تؤثر على السلم والأمن فحسب ولكن أيضا على التنمية، فتقلل بالتالي من احترام حقوق الإنسان.

ليس من قبيل الصدف أن التنمية كانت أحد الأهداف الأساسية لمعظم، إن لم يكن لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وقممها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة. لذلك، فإن وفد بلادي يرحب بالجهود التي تبذلها البلدان المانحة التي حققت هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية و ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأقل نموا. وإننا نرحب بمبادرات بعض البلدان لوضع جداول زمنية لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بها. ومع ذلك، نكرر من جديد نداءنا للبلدان المتقدمة النمو بأن تمتثل لتعهداتها بمساعدة البلدان النامية في جميع المجالات ذات الصلة. عليها أن تسرع من تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتزيدها. وعليها أيضا اعتماد التدابير المناسبة لإدماج الاقتصادات الصغيرة والهشة بالكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأن تعمل على إلغاء الديون، ونقل

التكنولوجيا، وتقديم المساعدة المالية والفنية وتوفير برامج لبناء القدرات في البلدان النامية.

وفي هذه المناسبة الميمونة، يعبر وفد بلادي عن تقديره المخلص لجميع المبادرات التي اتخذت مؤخرا لتلبية احتياجات البلدان النامية، وبشكل خاص إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من جانب بلدان مجموعة الدول الثماني. ومع ذلك، نلتمس إلغاء الديون لجميع البلدان الأقل نموا لتمكينها من إعادة توجيه مواردها الشحيحة إلى برامج التنمية الوطنية. إنها حقيقة لا تدحض بأن نسبة مئوية كبيرة من الميزانيات الوطنية للبلدان الأقل نموا، والتي لا تقع في فئة المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تستهلك في خدمة ديونها.

تؤيد ليسوتو الشروع بسلسلة من مشاريع ''المكاسب السريعة'' كما جاء في توصيات الأمين العام في تقريره، لأن ذلك يقطع شوطا طويلا باتجاه توسيع الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بالنمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية. ونرى أن معايير انتقاء البلدان لتنفيذ ''المكاسب السريعة'' يجب أن تكون منصفة وشفافة.

إن الإرهاب، وحيازة الأطراف من غير الدول على أسلحه الدمار الشامل، ووجود الأسلحة النووية، والصراعات المسلحة تتصدر قائمة المسائل الأمنية العالمية. لذلك تمس الحاجة إلى إبرام اتفاقية شاملة حول الإرهاب. ويأمل وفد بلادي أن تبدأ الجمعية العامة قريبا مفاوضات حول صك دولي لمنع حيازة الأطراف من غير الدول على أسلحه الدمار الشامل. ونأسف لحقيقة أن الأطراف المعنية بمؤتمر الاستعراض الخاص بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ لم تتمكن من الوصول إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، نود أن نشدد على الحاجة إلى امتثال جميع الدول الأطراف للأسس الثلاثة للمعاهدة وهي نزع السلاح، ومنع الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونود أيضا أن نشجع الدول الحائزة على الأسلحة النووية التي لم تصدق بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية أن تصادق على هاتين المعاهدتين الهامتين وتنضم إليها.

إن الاستخدام السيء الصيت للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصراعات المسلحة موثق بشكل جيد. لذلك فإن ليسوتو تأسف لعجز الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالأسلحة الصغيرة عن أن يعتمد صكا ملزما قانونيا. كما نعلق أهمية كبيرة على قضية منع نشوب الصراعات المسلحة الداخلية من قبل المجتمع الدولي. ونحن إذ نؤيد الالتزام الأخلاقي الذي يقف وراء الاقتراح الجديد وهو ''المسؤولية عن الحماية''، نرى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تدرس تلك المسألة دراسة أعمق مسترشدة بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وغني عن القول إن حرمة المادة ٥١ من الميثاق ينبغي أن لا تمس.

إن مملكة ليسوتو تعتبر أن من مسؤولية المجتمع الدولي، مع اضطلاع الأمم المتحدة بالدور الرئيسي، أن يضع تدابير فعالة تهدف إلى منع الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والفظائع المرتكبة ضد النساء والأطفال المحاصرين في الصراعات المسلحة. وبناء على ذلك،، يعتبر وفد بلادي أن تعزيز دور الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وبشكل خاص مجلس الأمن، له أهمية كبيرة. وأحد العوائق الشديدة أمام الأمم المتحدة هو غياب الآليات المصممة لمنع انهيار الدول والانزلاق إلى الحرب، أو لمساعدة البلدان في انتقالها من الحرب إلى السلم. وفي هذا السياق، تؤيد ليسوتو الاقتراح بإنشاء لجنة معنية ببناء السلام.

في مجال حقوق الإنسان، نؤيد الارتقاء بلجنة حقوق الإنسان إلى مجلس لحقوق الإنسان، مجلس سياسي يؤكد على حماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالنسبة لبلدي، فإن عيوب اللجنة تكمن غالبا في تركيزها وليس بالضرورة في حجمها.

إن هذا القرن الواحد والعشرين هو القرن الذي يجب أن يصبح فيه ضمان السلام، والأمن، والحق في تقرير المصير، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، قاعدة وليس استثناء. ومن هنا ينبع نداؤنا من أجل إعمال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والانسحاب الكامل من أراضيه المحتلة، واستقلال الشعب الصحراوي، ورفع الحظر الاقتصادي المفروض من جانب واحد على شعب كوبا، وإنهاء الصراعات المسلحة وخصوصا في أفريقيا. وهذه الأمور لا بد من تناولها وحسمها على وجه السرعة، وبشكل شامل، وبأمانة، وبدون خوف أو مجاملة، وبدون ضغينة لأي أحد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الأونرابل باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في لكسمبرغ، معالي السيد جان أسيلبورن.

السيد أسيلبورن (تكلم بالفرنسية): منذ بضعة أيام، وفي هذه القاعة بالذات، عقد اجتماع المتابعة الرفيع المستوى بشأن الألفية، وضم عددا غير مسبوق من الزعماء السياسيين رفيعي المستوى من كل مكان في العالم. وبعد عملية من النقاش والتفاوض كانت مطولة وشاملة في آن واحد، اعتمدنا ما ينبغي أن يكون بمثابة خارطة طريق للفترة المقبلة. والوثيقة الختامية ينبغي ألا تكون ملهما لعمل المجتمع الدولي في الأمم المتحدة فحسب، بل أن تعطي أيضا توجهات محددة لهذا العمل.

ومع أن توقعاتنا وطموحاتنا لم تتحقق كلها في تلك الوثيقة، وأن بها فجوات كبيرة تستصرخ من يملؤها – وأفكر هنا بصفة خاصة في مجالين حيويين هما نزع السلاح وعدم الانتشار – فيتعين علينا، على أية حال، أن نرحب بحقيقة أنه حول الأعمدة المركزية التي تقوم عليها الأمم المتحدة، وأعني التنمية والسلام وحقوق الإنسان، تبلور اتفاق عريض، وانبثق، فعلا، جدول أعمال دولي جديد.

ومن الملائم والمبشر بالخير، بصفة خاصة، أن الدورة العادية الحالية للجمعية العامة افتتحت مباشرة عقب الاجتماع المهم الرفيع المستوى. ومع أننا قد نشعر بأن الأساس قد أُرسي أثناء ذلك الحدث المهم، فالذي يتعين علينا أن نفعله الآن هو أن نكمل ما بدأ، ونوطد أجزاء الحوائط التي شيدت، ونبني الأجزاء التي رسمت مخططاتها – وأفكر هنا بالذات في مجلس حقوق الإنسان – ثم نزود مشروعنا بسقف متين.

إن تجديد تعددية الأطراف في سياق الظروف الخاصة التي تتسم بها بداية هذا القرن، وإصلاح الأمم المتحدة، لا بد من الاضطلاع بهما بتصميم مدفوع بإحساس حقيقي بالاستعجال، في ضوء أهمية المهمة التي تنتظرنا والمسائل الحاسمة الموضوعة في المحك بالنسبة لمليارات من الرجال والنساء.

أما وأنني، سيدي، على علم بالتزامكم الشخصي وديناميتكم ومناقبكم العديدة، فكلي ثقة بأنكم ستديرون أعمال الدورة الستين العادية للجمعية العامة بطريقة تكفل لنا

أن نكون قادرين، يدا بيد، على تنفيذ الولاية العاجلة التي كلفنا بها الاجتماع الرفيع المستوى، وعلى الأخص، كلفتنا بها شعوبنا التي علقت آمالها على منظومة أمم متحدة مجددة ومعززة. وهذه هي الروح التي حدت ببلادي إلى أن تكون على استعداد للاشتراك عن اقتناع في ميثاق المساءلة المقترح من الأمين العام الذي أود أن أهنئه مرة أخرى على إنجازاته على رأس منظمتنا.

وأنوه مع الارتياح بعزمكم، سيدي، على تقديم خطة عمل مفصلة وتشغيلية، لتنظيم أعمالنا بأكبر قدر ممكن من الفعالية، حتى نتمكن من إنجاز المهام التي تنتظرنا وفقا لجدول زمني محدد. وعلينا أن نقدم الدليل الملموس على أن جمعيتنا لن تعود إلى سيرتها الأولى بمجرد انطفاء الأضواء.

وبالنسبة لكل من يؤمنون – وأنا واحد منهم – بأن الجمعية العامة – هذا البرلمان الحقيقي لأمم العالم – لها دور أعظم يجب أن تؤديه في صوغ توافق آراء سياسي قوي على مستوى العالم، فإن الإسراع باعتماد قرارات تنفيذية محددة يمثل صدة قوية لكل المنجمين، وكل المتشائمين وكل من يتمسكون بالوضع الراهن ويعارضون التغيير.

إن أميننا العام، في بيانه الاستهلالي في الدورة الستين العادية للجمعية العامة، عرّف بوضوح المهمة التي تنتظرنا في الأشهر المقبلة. ومن بين المواضيع التي تستقطب اهتمامنا، أود أن أركز على ما يلي: حقوق الإنسان، وذلك لتعميق أثر هذا البعد الأساسي في جميع أنشطة الأمم المتحدة، وبخاصة من خلال إنشاء مجلس لحقوق الإنسان فورا، استنادا إلى الأساس الإيجابي الذي أُرسي في العمل التحضيري للاجتماع الرفيع المستوى؛ إنشاء لجنة لبناء السلام، وهي هيئة مبتكرة؛ إصلاح الهيئات الأساسية لمنظمتنا، بما في ذلك الحاجة الملحّة إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في فئتي العضوية، لجعل المجلس أكثر تمثيلا للواقع في بداية القرن الواحد والعشرين، وجعله أكثر شفافية وأكثر فعالية؛ إعطاء شكل محدد لفكرة ”المسؤولية عن الحماية“، والتي كان التأكيد عليها في الوثيقة الختامية إحدى الطفرات الرئيسية في الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد مؤخرا؛ وأخيرا، إصلاح إدارة الشؤون الإدارية والمالية في الأمم المتحدة، بغية توطيد فعالية ونزاهة المنظمة.

اسمحوا لي أيضا أن أكرس بضع دقائق لمسألة التنمية. فالتنمية تظل القضية السياسية والأخلاقية الرئيسية في عصرنا. ولا بد من ملاحظة أن التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كان متفاوتا، ولا بد من التسليم بحدوث بعض التراجع خصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتقرير التنمية البشرية الذي نشر مؤخرا يلاحظ أنه:

> ”في وسط اقتصاد عالمي متزايد الازدهار، يموت عشرة ملايين وسبعمائة ألف طفل كل عام قبل بلوغهم سن الخامسة؛ ويعيش أكثر من مليار/بليون إنسان في فاقة مذلة بأقل من دولار واحد للفرد في اليوم. وقد أحدث فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب أفدح ارتداد منفرد في تاريخ التنمية البشرية؛ حيث أودى، عام ٢٠٠٣، بحياة ثلاثة ملايين إنسان، وخلف خمسة ملايين آخرين مصابين بالمرض“. (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، ص ص ١٦، ١٧)

وفي ضوء هذه الحقائق المفزعة، يبقى إعداد وإنشاء شراكة حقيقية لصالح التنمية، استنادا إلى قاعدة مؤتمر مونتيري، وعلى أساس مسؤولية مشتركة تتحملها البلدان المانحة والبلدان المتلقية على السواء، مسألة ذات أولوية. وعلى بلدان الجنوب أن تأخذ بزمام تنميتها، بتحديد استراتيجيات وطنية مفصلة، تكون فعالة وموجهة نحو الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وعلى بلدان الشمال أن تفي بالتزاماتها في

مسائل التجارة، وخفض الدين وتحسين نوعية المعونة والممارسات الحسنة . وينبغي التركيز بصفة خاصة على زيادة التدفقات المالية لصالح التنمية. وفي هذا الصدد، أقول إنه عندما تولت لكسمبرغ رئاسة الاتحاد الأوروبي أثناء النصف الأول من هذا العام، اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد القرار التاريخي بأن تلزم نفسها بجدول زمني دقيق لإحداث زيادة كبيرة في مساعدتها الإنمائية الرسمية، حتى تبلغ هدف الـ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥ على أكثر تقدير. وكان أربعة من البلدان الخمسة – ومن بينها بلدي – التي بلغت أو تجاوزت هدف الـ ٠,٧ في المائة – وهو هدف أكده من جديد الاجتماع الرفيع المستوى، دولا أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد أكدت حكومة لكسمبرغ عزمها على زيادة مساهمتها في المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات القادمة بنسبة واحد في المائة من دخلها القومي الإجمالي.

ومن سوء الحظ أن ثمار التنمية كثيرا ما تقضي عليها الكوارث الطبيعية أو تلك التي يصنعها الإنسان. وفي السودان وفي منطقة البحيرات الكبرى وفي أماكن أخرى، تتجلى هذه الحقيقة في كل يوم. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون الأمن، ولا يمكن أن يكون هناك أمن بدون التنمية.

ولذلك، أرحب بصفة خاصة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال القمة بشأن إنشاء لجنة لبناء السلام. فسيسمح لنا ذلك بالنظر في المشاكل الكبيرة للمراحل الانتقالية التي تواجهها البلدان الخارجة من الصراع من منظور شامل، من خلال الربط بين أبعاد إدارة الأزمة والمساعدات الإنسانية وإعادة بناء هيكل الدولة والهياكل المحلية والقانونية وتوفير البضائع والخدمات العامة الأساسية، مع إعادة إطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت.

وعلى أساس الولاية التي حددتها القمة، تؤيد لكسمبرغ بقوة إصلاح الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ، والذي ينبغي أن يتبلور خلال الأشهر المقبلة كيما يبدأ هذا الصندوق في العمل بعد إعادة هيكلته مع بداية عام ٢٠٠٦. وقد أعلن بلدي قبل بضعة أيام هنا في نيويورك عن الإسهام بمبلغ ٤ ملايين دولار في رأسمال هذا الصندوق، وأكدت دول أخرى أنها ستقدم إسهامات كبيرة أيضاً.

وإذا كانت التنمية، حسبما هو معروف، هي الاسم الجديد للسلام، فلا يمكن أن نغفل عن ملاحظة أن الكثير من الصراعات الدولية والصراعات الداخلية وبؤر التوتر ما زالت تشوه وجه العالم.

وما زال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط في مقدمة شواغلنا.

وقد نوه الرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي، صديقي جاك سترو، منذ يومين من هذه المنصة إلى الروح التي جرت بها المفاوضات مع إيران في الأشهر الأخيرة بشأن الملف النووي. ودافعنا في هذه المسألة هو التعاون واحترام المعايير والمعاهدات الدولية، وليس التمييز أو الرغبة في الإخضاع للتبعية. ففي إطار اتفاق باريس، أبدت إيران موافقتها على الوقف الكامل لكل الأنشطة المتصلة بالتخصيب وإعادة التدوير. وهذا الالتزام هو الذي سمح بتطوير التعاون السياسي والاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي. وهذا الالتزام بالذات – ولا حاجة لي لأن أذكر بذلك – هو الذي صدقت عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي أدعو إيران اليوم إلى احترامه.

وفي هذا الإطار، أود أيضاً أن أشيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه اليوم تحديداً مع جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية للتخلي عن كل البرامج النووية والعودة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. هذه أنباء ممتازة.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اجتمع أكثر من ٨٠ بلداً ومنظمة في بروكسل في المؤتمر الدولي المعني بالعراق، الذي عقد برعاية كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبحضور أميننا العام، وأعرب المشاركون في هذا المؤتمر عن دعمهم للحكومة الانتقالية العراقية ولأولوياتها السياسية والاقتصادية والأمنية. وبشكل خاص، سمح ذلك المؤتمر الهام للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأن تؤكد مرة أخرى دعمها الجماعي والمشترك لعراق آمن ومستقر وموحد ومزدهر وديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، ويستفيد بالكامل من ممارسة سيادته، ويتعاون بشكل بناء مع جيرانه ومع المجتمع الدولي، ويضع حداً للعنف في البلد. وينبغي أن تكون منظمتنا الآن، أكثر من أي وقت مضى، قوة دافعة وأن تقوم بدور ريادي في هذا الصدد.

والشرق الأدنى قلما يكون مسرحاً لتطورات إيجابية. ولهذا، أود بصورة خاصة أن أثني على الشجاعة السياسية لزعماء الجانبين فيما يتعلق بالانسحاب الناجح من غزة ومناطق معينة من شمال الضفة الغربية. وعلينا الآن أن نغتنم تلك الديناميكية الإيجابية لفتح آفاق سلام حقيقية انطلاقاً من خريطة الطريق، التي تبقى الإطار الأساسي في هذا الشأن. وقد ذكَّر المجلس الأوروبي يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالشروط الضرورية لتهيئة مناخ للسلام. وبصفة خاصة، فإن تولي السلطة الفلسطينية زمام السيطرة على غزة يوفر لها الآن فرصة للتدليل على بلوغها مرحلة النضوج المؤسسي والإداري، ولا سيما فيما يتعلق بحفظ القانون والنظام ومكافحة الإرهاب. ووقف جميع أعمال العنف من جانب الطرفين هو مطلب ضروري كذلك.

أما بالنسبة للمسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، فقد لاحظ الاتحاد الأوروبي ”أن السياسة الاستعمارية تمثل عقبة في وجه السلام تهدد باستحالة التوصل إلى أي حل يقوم على تعايش الدولتين.“ وفي نفس الإطار، أعرب المجلس الأوروبي عن قلقه لاستمرار بناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها، الأمر الذي يتعارض مع الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي. وفي نفس الوقت، يعترف المجلس، بالطبع، بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الاعتداءات.

ونأمل أن الاجتماع التالي للمجموعة الرباعية الذي سيعقد في نيويورك غداً، سيعثر على الصيغة السياسية التي ستسمح باستمرار الديناميكية الإيجابية لفك الارتباط من غزة وستمهد لإحلال سلام عادل ودائم في هذا الجزء المضطرب من عالمنا.

وكما يحدث في حالات كثيرة جداً، فإن سُحب اليأس تختلط مع بصيص الأمل عندما نحلل الأوضاع الدولية؛ ولكن هناك شيء ثابت، ذلك هو الدور المركزي للأمم المتحدة في السعي إلى السلم والأمن الدوليين. وبعد مضي ستين سنة على توقيع ميثاق سان فرانسيسكو، اجتمعنا كلنا هنا للتأكيد مرة أخرى على عقد الثقة بهذه المنظمة، الأمم المتحدة، التي هي تراثنا المشترك – أمم متحدة قد أعيد تجديدها وإصلاحها ومواءمتها مع تهديدات وتحديات عصرنا، وقادرة على الاستجابة لتطلعات شعوب العالم. ولكسمبرغ، بوصفها أحد الموقعين على الميثاق في عام ١٩٤٥، فإنها مستعدة لتجديد عهد الثقة هذه بحماس وثقة وتصميم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديرموت أهيرن، وزير خارجية أيرلندا.

السيد أهيرن (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): قبل ستين عاما، وبعد أن وقّع أسلافنا ميثاق الأمم المتحدة، فقد حرصوا على التأكد من أن الأمم المتحدة ستشرع في العمل فوراً. ونحن نحتاج إلى العمل الآن بنفس الإلحاح.

وفي وجه التحديات العميقة التي يواجهها العالم – وبعضها قديم العهد والبعض الآخر جديد، اتفق رؤساء الدول والحكومات في الأسبوع الماضي على جدول أعمال بعيد الأثر من أجل التغيير. وبالرغم من أن القمة لم تحقق كل ما كنا نأمل فيه، إلا أنها تمثل خطوة رئيسية إلى الأمام.

وقد حان الوقت الآن للمتابعة. وفي يوم السبت، اقترح الأمين العام عهداً للمساءلة. وتعهد بأن يفي بالتزاماته، إلا أنه قال أن علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نفي بالتزاماتنا أيضاً. وذلك يتطلب قيادة سياسية حقيقية من الجميع. وأتعهد هنا بأن تقوم أيرلندا بدورها.

وليس في الأمم المتحدة عضو أكثر ولاء من أيرلندا. ولكننا ندرك أن الأمم المتحدة تحتاج إلى التغيير، مثلما تغير العالم من حولها. وينبغي أن يكون هذا هو ما نركز عليه خلال العام القادم. وما نفعله لا يؤثر علينا هنا في هذه القاعة فحسب، بل وعلى البلايين من البشر.

وللمرة الأولى في تاريخ الجنس البشري، أصبحت لديه القدرة على وضع حد للفقر المدقع. وقد أقرت القمة الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها معياراً للتقدم نحو تحقيق ذلك الهدف. وأيرلندا سوف تضطلع بدورها الكامل. وفي الأسبوع الماضي، التزم رئيس وزرائنا بأن تستوفي أيرلندا نسبة الـ ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي بحلول عام ٢٠١٢، وعندئذ سننفق ١,٥ بليون يورو سنوياً. وفضلاً عن ذلك، ستظل مساعداتنا غير مربوطة بالكامل وستوجه إلى الأفقر تماماً. وأفريقيا كانت، وسوف تظل، محور التركيز الرئيسي لبرنامجنا للمساعدات.

وخلال السنة الماضية، ذُكِّرنا بصورة فاجعة بالهشاشة البشرية في وجه الكوارث الطبيعية. وربما كانت الأسباب خارج نطاق سيطرتنا، ولكن كيفية الاستجابة أمر في أيدينا. وستركز أيرلندا تركيزاً أكبر على الغوث الإنساني والمساعدة في حالات الطوارئ. وبصفة خاصة، فإننا نبحث على وجه الاستعجال كيف يمكننا تحسين قدراتنا لتقديم حماية مدنية فعالة في مثل هذه الحالات.

وتسوية الصراعات جزء أساسي من مهمة الأمم المتحدة. فلا يكفي إنهاء الحرب، بل يجب أن نفوز بالسلام. وبدون استراتيجيات متماسكة لبناء السلام قد لا تنجو البلدان الضعيفة من دائرة العنف. وكان بلدي من البداية في مقدمة مؤيدي لجنة بناء السلام. وحيث تم الآن إقرارها، لنعمل جاهدين على أن تكون جاهزة للعمل بحلول بداية عام ٢٠٠٦.

لقد كان هناك في مؤتمر القمة اتفاق على المبدأ الحيوي القائل بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية عندما تخفق الحكومات المسؤولة في فعل ذلك. وآمل وأدعو ألا تتكرر على الإطلاق مثل هذه الأحداث. ولكن إذا حدث ذلك يجب أن نتصرف بطريقة تفي بذلك الالتزام الجاد. فلقد أخفقنا في الماضي بشكل خطير ويجب ألا نفعل ذلك مرة أخرى أبدا.

لقد ألزمنا مؤتمر القمة بتعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأرحب كثيراً بقرار مضاعفة ميزانية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وكان قرار إنشاء مجلس حقوق الإنسان قرارا إيجابيا جدا. ويجب الآن على الجمعية العامة أن تتحرك بسرعة للاتفاق على إجراءاته وهيكله. ويجب تشكيله وتشغيله بطريقة تتفادى إخفاقات

الماضي. ولكن يجب الحفاظ على أفضل ما لدى لجنة حقوق الإنسان من جوانب، مثل انخراطها مع المجتمع المدني. وتقدر أيرلندا بشكل خاص العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان في مساءلة الحكومات، ويجب أن يستمر ذلك.

ها نحن نجتمع، مرة أخرى، في ظل الإرهاب. فالأعمال المروعة الكثيرة التي حدثت مؤخرا تذكرنا بأنه لا يوجد بلد حصين، وهو ما تعرفه أيرلندا من تجاربها الطويلة والمريرة. ينبغي أن نتفق بشأن الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب بدون تأخير خلال دورة الجمعية العامة هذه. ويجب أن ننفذ بالكامل جميع الاتفاقيات المحددة والقائمة، وأن نجعل التعاون العملي أكثر فعالية.

إن خطر الإرهاب يستلزم تصديا أمنيا قويا. ولكن ذلك التصدي يجب أن يكون بارعا ومدروسا ومتناسبا. فيجب أن يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. ورغم أنه لا توجد قضية يمكن تبرير الإرهاب بها، يجب أيضا معالجة الظروف السياسية والاجتماعية التي ينشأ فيها الإرهاب.

ولا يمكننا أن نتجاهل التهديد الذي تشكله على أمننا أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية. ولقد خاب أمل أيرلندا كثيرا لفشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد مؤخرا. وخاب أملنا بالمثل لعجز مؤتمر القمة عن إحراز أي تقدم بشأن تلك القضية الحيوية تماما. ولكن لا يمكننا أن نتحمل عواقب التخلي عن الأمل. فالمنطق المؤيد لهدفي نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها، اللذين يعززان كل منهما الآخر، يظل منطقا قويا.

وأرحب بما تبدو وكأنها تطورات إيجابية بالنسبة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونحيي قيادة جاراتها والولايات المتحدة في عملية التفاوض.

بموجب معاهدة عدم الانتشار، يحق للبلدان أن تقرر اتخاذ خيار الطاقة النووية المدنية. ولكن من الضروري أن تفعل ذلك في توافق كامل مع معاهدة عدم الانتشار وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فثمة أهمية حيوية أيضا للثقة الدولية بالنوايا السلمية الكاملة لهذه البلدان، وعندما تهتز هذه الثقة يتعين إعادة بنائها بطريقة واضحة وقابلة للتحقق تماما. وإلى جانب شركائنا الآخرين في الإتحاد الأوروبي، تؤيد أيرلندا بالكامل جهود المجموعة الثلاثية في الإتحاد الأوروبي المبذولة لتحقيق تلك النتيجة في الشأن الإيراني.

لا بد أن نواصل إصلاح هياكل الأمم المتحدة. وثمة إدراك واسع النطاق لضرورة تكييف مجلس الأمن مع الواقع المعاصر. ولا يزال هذا عملا هاما غير مكتمل. ولا بد أن نفي بالتزامنا بتنشيط الجمعية. ويجب أن نفحص بعناية الكيفية التي يستطيع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أداء دوره بشكل أفضل.

لقد أكد الأمين العام التزامه بتحقيق الإصلاح الإداري داخل المنظمة، وعلى نحو ما طلب مؤتمر القمة. ولا بد من إحراز تقدم كبير بشأن هذه المسألة خلال الدورة الحالية.

وأود الآن أن أتطرق إلى عدد من المسائل التي تهم أيرلندا على وجه التحديد.

فيما يتعلق بالشرق الأوسط والعراق، فإن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط يكتسي أهمية كبرى للعالم أجمع. والعنصر الحاسم هنا هو أيضا الإرادة السياسية. ولقد تمت بسلام المرحلة الأولية الصعبة من انسحاب إسرائيل من

المستوطنات في غزة. وتجدر الإشادة بشجاعة والتزام رئيس الوزراء شارون وحكومته. ولكن مازال هناك الكثير مما يجب فعله.

وأرحب بتصميم الرئيس عباس وزملائه على الاغتنام الكامل للفرصة التي أتاحها الانسحاب. ويجب عليهم، بمساعدتنا، أن يواصلوا جهودهم لضمان السلم والأمن وسيادة القانون. ولن يكون الانسحاب عملا ناجحا حقا إلا إذا أصبحت غزة قابلة للحياة اقتصاديا وبها تجارة حرة وتتمتع بحرية الحركة. ويصب هذا بالطبع في مصلحة إسرائيل ومصلحة الفلسطينيين أيضا.

إن الانسحاب تقدم هام. ولا يمكن أن يكون النهاية، بل هو خطوة نحو التنفيذ الكامل لخارطة طريق المجموعة الرباعية. وبدعم ومساعدة المجتمع الدولي يجب أن يدفع كلا الجانبين من أجل التقدم وتجديد الزخم نحو السلام الدائم. والأمر الحيوي أيضا، خاصة للضفة الغربية، كما أوضح وفدي بالتفصيل في مناسبات عديدة، هو أن تمتنع إسرائيل بالكامل عن أي خطوات أخرى من شأنها أن تعرض للخطر قابلية تطبيق حل الدولتين.

وفيما يتعلق بالعراق، يواجه الشعب العراقي تحديات مروعة من الإرهاب. ورغم ذلك، اتخذ هذا الشعب بشجاعة خطوات نحو استعادة الديمقراطية والسيطرة الكاملة على مصيره. ويعتمد الآن القرار الأخير بشأن اعتماد مشروع الدستور على الشعب نفسه في استفتاء الشهر المقبل. ويجب أن يفعل المجتمع الدولي كل ما باستطاعته لضمان إجراء التصويت بطريقة ديمقراطية وسلمية. وقد شهدنا في أماكن أخرى أنه مهما كانت صعوبة التقدم وعدم اكتماله، من الممكن المضي إلى الأمام والبعد عن الصراع من خلال الإرادة السياسية ودعم المجتمع الدولي.

والانتخابات التي أُجريت يوم أمس في أفغانستان هي معلم آخر بارز يحظى بالترحيب في العملية الانتقالية لهذا البلد.

وأشيد أيضا بالتقدم الممتاز المحرز في آتشيه. وإني فخور بأن جنودا أيرلنديين يشاركون في بعثة المراقبة التي يديرها الإتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ومن المحزن أن إنكار حقوق الإنسان والديمقراطية في بورما – ميانمار مازال مستمرا. وأكبر رمز لذلك استمرار احتجاز البطلة أونغ سان سو كي. فمدة احتجازها التراكمية الطويلة تقترب من عشر سنوات. ومحنتها لم تغب عن أذهان الشعب الأيرلندي. إنني أحث رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بصفة خاصة، على إظهار القيادة الإقليمية الفعالة وتصعيد الضغوط على النظام للإفراج عنها والتقدم على طريق الإصلاح.

فيما يتعلق بأفريقيا، وكما قلت من قبل، فإن لدى أيرلندا التزاما خاصا بأفريقيا. فنحن نسهم بشكل كبير في التنمية وتسوية الصراعات، وسنستمر في زيادة ذلك الإسهام. ولكن المساعدة الخارجية لها حدود. ففي تسوية مختلف الأزمات السياسية التي تؤثر على القارة، يتمثل المطلب الأساسي، مرة أخرى، في القيادة والرؤية السياسيتين.

إننا نرحب بالتوقيع مؤخرا على اتفاق السلام الشامل في السودان، الذي يجب الآن تنفيذه بالكامل. ويشجعني أنه رغم فقدان نائب الرئيس قرنق على نحو مفجع وسابق لأوانه، أعاد كلا الجانبين تأكيد التزامهما بالاتفاق.

ولكن الحالة في دارفور ما زالت مثيرة للقلق الشديد. وتؤيد حكومتي بالكامل مهمة تحسين الأمن هناك التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. ونتطلع إلى إحراز تقدم عما قريب في تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان هناك. ويجب على حكومة السودان والأطراف الفاعلة في

دارفور أن تجدد جهودها لإبرام اتفاق سلام شامل بحلول كانون الأول/ديسمبر، ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية هناك.

وأرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى، خاصة في بوروندي، حيث أظهر الممثلون المنتخبون عزيمة وشجاعة بالغتين. وأتطلع إلى إحراز تقدم مماثل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف تسهم أيرلندا في دعم العملية الانتخابية هناك.

ولكن ينتابني قلق شديد إزاء الحالة في زمبابوي. فلا بد من عكس مسار دوامة التدهور هناك، التي تضر قبل كل شيء بالمواطن العادي في ذلك البلد. وينبغي أن تبدأ حكومة زمبابوي بقبول توصيات المبعوث الخاص للأمين العام.

وبالانتقال إلى موضوع أقرب لبلدنا، وهو عملية السلام في أيرلندا الشمالية، فلقد حان الوقت أيضا لقيادة جديدة. وثمة فرصة حقيقية للتنفيذ الكامل لاتفاق الجمعة العظيمة — الذي تمت صياغته عام ١٩٩٨ وصوت عليه شعب أيرلندا – وللتشغيل المنتظم لمؤسسات هذا الاتفاق. إن الحكومتين البريطانية والأيرلندية شريكتان في ذلك المسعى، ونحن نتطلع إلى انضمام الآخرين إلينا للوفاء بوعودهم.

وقد اتخذ الجيش الجمهوري الأيرلندي خطوة كبيرة وشجاعة إلى الأمام في تموز/يوليه. والآن ننتظر تحركا مبكرا للوفاء التام، بطريقة مؤكدة ومقنعة، بالالتزام بوقف العمليات. فلا مجال هنا للمراوغة، وبالمثل لا مجال لأي استمرار في العمليات شبه العسكرية أو الإجرامية. وينبغي أيضا أن يظهر أعضاء شين فين قيادة في الشروع في دعم جهاز الشرطة في أيرلندا الشمالية وأن يأخذوا مكانهم في إدارة حفظ الأمن والنظام. ويظهر جهاز الشرطة الروح المهنية والشجاعة والإنصاف. ومن شأن استكمال مشروع أعمال الشرطة أن يمثِّل خطوة هامة نحو إحلال السلام والاستقرار، وأناشد شين فين، على نحو خاص، أن تتخذ القرارات الصعبة الضرورية.

وعلى نحو مماثل، هناك حاجة إلى قيادة من داخل الجماعة الوحدوية. وحينما يتم الوفاء الكامل بالتزامات الجيش الجمهوري الأيرلندي والتحقق منها، عندئذ يكون الطريق واضحا نحو إجراء مناقشات سياسية جديدة بين جميع الأطراف بشأن تنشيط مؤسسات أيرلندا الشمالية. وتقول الأحزاب الوحدوية إنها على استعداد لتقاسم السلطة، عندما يتضح أن تهديد العنف قد زال مرة واحدة وإلى الأبد. وينبغي أن يحين الوقت قريبا لهذه الأحزاب لكي تظهر حسن النية ذاك.

وأتطلع أيضا إلى أن تظهر الجماعة الوحدوية تصميما على إدانة استمرار الخروج المروع على القانون وبذل كل ما في وسعه لإحباط هذا الخروج على القانون، الذي أضرّ بشدة مؤخرا بالجماعات الموالية وبجيرانها الوطنيين الضعفاء على السواء. والحاجة إلى القيادة السياسية عاجلة جدا على وجه الدقة لأن إمكانية إحراز تقدم حاسم إمكانية حقيقية جدا ومغرية جدا.

إننا بعد مؤتمر القمة، نتحمل مسؤولية جماعية عن اغتنام الفرصة لتنشيط الأمم المتحدة. وإذا فشلنا، فإن شعوبنا اليوم وفي المستقبل ستحكم علينا حكما قاسيا.

وتعرب أيرلندا عن مساندتها الكاملة لاقتراحات الأمين العام للتغيير. وقد تشرفتُ شخصيا بالعمل بصفتي أحد مبعوثي الأمين العام، لأننا، مثله، سلمنا أدركنا أن الأمم المتحدة تقف عند مفترق طرق. وفي مؤتمر القمة، اخترنا أن نبدأ السير على الطريق الصحيح، ولكن هناك طريق طويل يتعين أن نقطعه. وأتعهد مرة أخرى بأن تبقى

أيرلندا خلال العام المقبل في صدارة السعي إلى تحقيق الإصلاح والتجديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الوهاب عبد الله، وزير خارجية تونس.

السيد عبد الله (تونس): سيدي الرئيس، يسعدني أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الصديق مملكة السويد بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة، متمنيا لكم كل النجاح والتوفيق في مهامكم.

ويطيب لي أن أعرب لسلفكم السيد جان بينغ عن فائق التقدير لإدارته المتميزة لأشغال الدورة السابقة.

كما أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر والتقدير إلى معالي السيد كوفي أنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، منوِّها بجهوده الدؤوبة من أجل النهوض بدور المنظمة وتجسيم أهدافها النبيلة في تحقيق السلم والأمن والتنمية في العالم.

وإن تونس، التي تحتفل مع أعضاء الأسرة الدولية بمرور ستين سنة على تأسيس منظمة الأمم المتحدة، تجدد بهذه المناسبة التزامها الدائم بميثاق المنظمة وبمبادئها السامية، وتؤكد حرصها على مواصلة الإسهام في تطوير أدائها، لتكون قادرة على الاضطلاع بدورها على أفضل الوجوه.

إن عالمنا اليوم ما انفك يشهد تطورات سريعة ومتلاحقة، اتسمت في كثير من الأحيان بتفاقم التوترات واتساع الهوّة الإنمائية بين الشمال والجنوب. وهو ما يستدعي منّا تكثيف التشاور والتنسيق حول مسألة إصلاح المنظمة العالمية وتطوير هياكلها، وفق رؤية شاملة تقوم على تعزيز التضامن والتآزر والشراكة بين الشعوب، حتى تتمكن منظمتنا من معالجة القضايا الدولية الراهنة بفاعلية ونجاعة.

إن قضايا عديدة في العالم لا تزال محل انشغال المجموعة الدولية لانعكاساتها على الأمن والاستقرار، وفي مقدمتها قضية الشرق الأوسط.

وانطلاقا من التزام تونس ورئيسها فخامة السيد زين العابدين بن علي بالسلام كخيار استراتيجي، ساهمت بلادنا في كل الجهود والمبادرات الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية. وهي تدعو مجددا جميع الأطراف، ولا سيما المجموعة الرباعية إلى استغلال التطورات الإيجابية الأخيرة التي تشهدها المنطقة لاستئناف مفاوضات السلام، بما يمكِّن الشعب الفلسطيني الشقيق من استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على أرضه، ويحقق الأمن والاستقرار والازدهار لفائدة شعوب المنطقة كافة.

كما نرى أن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم بمنطقة الشرق الأوسط يقتضي استعادة الشقيقتين سوريا ولبنان لكامل أراضيهما المحتلة.

وإننا نعرب أيضا عن الأمل في أن يتمكن العراق الشقيق من استكمال مساره السياسي وتعزيز مؤسساته الدستورية، وفقا لتطلعات كافة مكونات شعبه، في كنف الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية.

وترحب بلادنا بالخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة السودان على درب المصالحة الوطنية، من أجل تحقيق مطامح الشعب السوداني إلى ترسيخ ركائز الأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق.

وتعمل تونس جاهدة إلى جانب شقيقاتها الدول العربية لتأسيس مرحلة جديدة من العمل العربي المشترك، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية

والثقافية، وتكريس مسيرة التطوير والتحديث، وفقا للتوجهات والقرارات المنبثقة عن القمة العربية التي تشرفت تونس باستضافتها في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤.

كما أننا نحرص على تعزيز روابط الإخاء والتعاون مع كافة الدول المغاربية الشقيقة وعلى استكمال مسيرة بناء اتحاد المغرب العربي، بما يحقق مطامح شعوب المنطقة المغاربية إلى التنمية والتكامل.

ولئن شهدت القارة الأفريقية عددا من التطورات الإيجابية، فإنها لا تزال تشكو من استمرار التوتر والنزاعات في عدد من المناطق، مما يتطلب بذل المزيد من الجهد للتقدم في معالجتها. كما أن استكمال تركيز الهياكل الأساسية للاتحاد الأفريقي من شأنه أن يمكِّن البلدان الأفريقية من المضي قُدما في تعزيز التعاون وترسيخ أسس الأمن والاستقرار في ربوع هذه القارة، بما يدعم مقومات التنمية في أقطارها وييسِّر انخراطها في الدورة الاقتصادية العالمية.

وعلى الصعيد الأوروبي – المتوسطي، فإن بلادنا مقبلة على مرحلة جديدة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي تتسم بالحرص على مزيد تفعيل الشراكة مع الاتحاد وتطويرها وتوسيع آفاقها، على أساس التعاون والتضامن والتكامل والاحترام المتبادل، تجسيما للأهداف والمبادئ التي اعتمدها مؤتمر برشلونة، الذي نستعد للاحتفال بمرور عشر سنوات على صدور إعلانه.

كما تعمل تونس على تطوير أواصر الصداقة، وتوسيع مجالات التعاون مع بلدان القارتين الأمريكية والآسيوية لإقامة شراكة متضامنة تؤسس لمرحلة جديدة في هذه العلاقات، بما يحقق مصالح جميع الأطراف، ويقرب بين شعوبها، ويسهم في دعم مقومات الاستقرار والسلام والازدهار في العالم.

إن تفاقم مظاهر العنف والإرهاب، رغم الجهود المبذولة منذ سنوات لمواجهة هذه الآفة الخطيرة، يعزز قناعتنا بأن التصدي الأنجع لهذه الآفة يكمن بالأساس في توحيد سبل معالجتها، مما يعزز قدرة المجتمع الدولي على التصدي لها واجتثاث جذورها. وفي هذا الصدد، بادر سيادة رئيس الجمهورية بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لوضع مدونة سلوك لمكافحة الإرهاب تلتزم بها كل الدول.

وتونس، من منطلق تعلُّقها الدائم بمبادئ التضامن والحوار بين الشعوب وسعيها المستمر لترسيخ دعائم الاستقرار والتنمية في العالم، ستواصل إسهامها الفاعل في تحقيق الأهداف التي تضمّنها إعلان قمة الألفية، وفي إيجاد الحلول المناسبة للقضايا المطروحة دوليا.

وفي هذا الإطار، فإن إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للمبادرة التونسية بإنشاء الصندوق العالمي للتضامن يستدعي اليوم تكثيف جهود المجموعة الدولية قصد توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتمكين هذه الآلية الأممية من مباشرة نشاطها، حتى يتمكن الصندوق من تحقيق الأهداف النبيلة التي بعث من أجلها، والتخفيف من وطأة الفقر والمجاعة خاصة في بعض المناطق بأفريقيا.

وتدعو تونس في هذا السياق إلى تعزيز المد التضامني في العالم، الذي تجلّت فضائله مؤخرا في التخفيف من الأضرار الجسيمة التي تسببت بها كارثة سونامي وإعصار كاترينا.

وإذ تستعد تونس لاحتضان المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي بادرت منذ سنة ١٩٩٨ بالدعوة إلى تنظيمها، فإنها تتطلع إلى مشاركة دولية رفيعة المستوى، من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني، في هذه التظاهرة الدولية الهامة، بقصد تأمين أوفر حظوظ النجاح لها بما يسهم في إرساء ثقافة رقمية متضامنة تمكِّن الدول النامية من

الاستفادة من الآفاق الواسعة التي تفتحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتيح لها فرصة توظيفها على النحو الأمثل في خططها التنموية.

كما تعرب بلادنا عن شكرها وتقديرها لجميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية التي ساهمت في إنجاح مبادرتها الأممية الداعية إلى جعل سنة ٢٠٠٥ سنة دولية للرياضة والتربية البدنية في خدمة السلم والأمن والتنمية في العالم.

وستواصل تونس إسهامها الفاعل في ترسيخ ثقافة الحوار وقيم التسامح والتواصل الحضاري بين مختلف بلدان وشعوب العالم، بمنأى عن التعصب والانغلاق. وهي قيم تؤكد بلادنا مجددا على أهميتها في إشاعة الأمن والسلم والاستقرار في العالم بما يتيح للبشرية تسخير جهودها للتنمية الشاملة والمستديمة بكل تفاؤل وثقة في مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتروس موليفياتيس، وزير خارجية اليونان.

السيد موليفياتيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ يا سيدي الرئيس بتهنئتكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، وبأن أؤكد لكم دعم بلدي الذي لا يتزعزع لجهودكم. وإن خبرتكم السابقة في الأمم المتحدة تكفل أن تواصل الجمعية العامة في ظل توجيهكم تعزيز قيم منظمتنا ومبادئها.

كما أود أن أتقدم بشكرنا الصادق إلى الرئيس السابق، السيد بينغ. فقد كانت جهوده الحثيثة نموذجية في جميع الميادين، ولا سيما في الأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى.

وتعرب اليونان عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به في وقت سابق وزير خارجية المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي، ولأولويات الاتحاد الأوروبي التي عرضها على الجمعية العامة.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على جهوده الدؤوبة لتعزيز السلام والأمن وحماية السلطة المعنوية لأممنا المتحدة والدور الأساسي الذي تضطلع به.

ما زلنا نواجه في مطلع القرن الحادي والعشرين كثيرا من التهديدات والتحديات التي تقوض القيم والمبادئ الأساسية لمجتمعاتنا وتمتحن إرادتنا وتصميمنا على التقيد بالالتزامات والقيود المتأصلة في تلك القيم والمبادئ. ولن يتسنى لنا مواجهتها وتمهيد الطريق نحو مستقبل أفضل وأكثر إشراقا إلا من خلال العمل الجماعي المتضافر والحوار والتفاهم المتبادل.

لقد أصبح الإرهاب أهم تحديات عصرنا، وأوجد مناخا من الخوف الجماعي والتعصب ودوامة لا نهائية من العنف. ولم يثبت على مر التاريخ أن العنف هو الإجابة عن مشاكلنا. فلا يمكن تحقيق السلام والاستقرار والأمن إلا من خلال التسامح والتقبّل وإدراك أن مصالحنا المشتركة تفوق خلافاتنا بكثير. ولا يوجد أي تبرير مهما كان للإرهاب. وقد حان الوقت لبذل جهد جماعي عاجل لوضع حد فوري لتلك الآفة العصرية.

والكوارث الطبيعية أيضاً، مثل السونامي في آسيا والإعصار الأخير في الجزء الجنوبي من الولايات المتحدة، اللذين نتج عنهما هذا العدد الكبير من الضحايا والتدمير الذي لا يمكن تصوره، تبرهن بما فيه الكفاية على أهمية التعاون الدولي والحاجة الماسة إلى التضامن الإنساني.

إنني أدرك تماما ما للتنمية الاقتصادية من أهمية لجزء كبير من العالم. والأمن والتنمية المستدامة يسيران جنبا إلى جنب. والتزامنا الجماعي وجهودنا الجماعية كلاهما لازمان لتصحيح الاختلالات والتفاوتات القائمة في العالم. فالمسألة

لا تعدو كونها مسألة وقت قبل أن يؤدي الفقر المفرط والجوع والأثر الكارثي لتفشي الأمراض على نطاق واسع إلى صراع داخلي أو خارجي. و يوجد أكبر مثال على هذا في أفريقيا، حيث تولّد دوامة العنف والصراعات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مزيجا متفجرا يمزق نسيج مجتمعاتها ويهددها بعواقب رهيبة غير مسبوقة.

والتعاون المتعدد الأطراف هو الطريق الوحيد نحو عالم أفضل. فالنظام الدولي المتعدد الأطراف يجب تعزيزه وتقويته. وتشارك اليونان مشاركة كاملة في السياسات التي يصوغها الاتحاد الأوروبي ومختلف المنظمات الدولية التي تسهم في التنمية الاقتصادية بجميع مناطق العالم من أجل تصحيح الاختلالات الموجودة.

ونعرب عن تقديرنا لقيمة التنوع الثقافي في هذا العالم الذي يعرِّضه التمييز، مع الأسف، للانقسام في كثير من الأحيان. ونؤمن بالحوار في ما بين الثقافات، وفي ما بين الأشخاص، وفي ما بين المجتمعات. ونؤيد تأييدا كاملا التسوية السلمية لجميع نزاعاتنا على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون التزاما عميقا بالأمم المتحدة وملتزمون بما تمثله وبتعددية الأطراف الفعالة وبسيادة القانون الدولي.

وإذا نظرنا إلى البلدان المجاورة لليونان، في البلقان، ندرك أنها لم تتحوّل بعد تماما إلى منطقة للسلام والاستقرار والازدهار.

ففي كوسوفو، لا يزال يتعين الشفاء من الصدمة التي ولّدها القمع في الماضي والعنف بين مختلف المجموعات العرقية، اللذين عصفا بالمنطقة لفترة مديدة. والحاجة تدعو إلى تسوية منسجمة مع الشرعية الدولية، على النحو الذي تعبّر عنه الأمم المتحدة، وبمعايير وقيم أوروبية – تسوية تعزّز استقرار المنطقة.

ولا نزال مقتنعين بأن تكامل بلدان أوروبا هو الطريق الوحيد للعثور على حلول دائمة للمشاكل والتحديات القائمة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يجب تعزيز التعاون الإقليمي بما يتيح التصدي بفعالية لمشاكل الجوار. واليونان، وهي تترأس في الوقت الراهن عملية التعاون بين بلدان أوروبا الجنوبية والشرقية، مصممة على تعزيز الجوانب المؤسسية لهذه العملية وتطويرها بحيث تصبح صوت المنطقة الحقيقي.

إني آسف بالغ الأسف لأن مشكلة قبرص لا تزال بلا حل. ففي الأعوام الـ ٣١ من الاحتلال العسكري لأكثر من ثلث أراضي قبرص، دأبت اليونان على تأييد كل محاولة ومبادرة تقوم بها الأمم المتحدة لتحقيق تسوية شاملة للمشكلة القبرصية.

وعلى ضوء حصيلة استفتاءات العام الماضي، التي ينبغي أن تُحترم كل الاحترام، سيتعين إعداد أية مبادرة جديدة بعناية، بما يؤمِّن فرصاً حقيقية للنجاح. ونحن مستعدون، من جهتنا، للعمل في سبيل إرساء الأساس المشترك اللازم، الذي سيجعل من الممكن العودة إلى إطلاق مفاوضات ذات أهمية.

ويبقى هدفنا النهائي التوصل إلى حل متفق عليه بين الطرفين. ولا نزال نلتزم التزاماً وطيداً بالتوصل إلى حل عادل، تتوفر له أسباب البقاء، لتوحيد الجزيرة بعد إجراء مفاوضات تقوم على أساس خطة الأمين العام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع، ووفقاً لمبادئ الاتحاد الأوروبي ومكتسباته. ولن تألو اليونان جهداً للقيام بهذا المسعى.

إن أجواء علاقاتنا الثنائية بتركيا على مدى الأعوام الأخيرة كانت تتحسن باستمرار. وقد بذلنا جهوداً جبارة لدفع علاقاتنا في مسار جديد وراسخ. وتم إحراز تقدم

ملموس في العديد من مجالات تعاوننا الثنائي، كما أن تطلع تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيوسع نطاق علاقاتنا.

إن آخر التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط لا تسمح لنا إلا بمستوى معيّن من التفاؤل المتحفِّظ. فانسحاب إسرائيل من غزة ومن بعض الأنحاء الشمالية للضفة الغربية، يمثل بحق معلماً هاماً. وهذه فرصة مناسبة زمنياً لإنعاش خارطة الطريق وللتقدم في المسار خطوة أقرب إلى تحقيق سلام منصف ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

ولا تزال خارطة الطريق هي الإطار الصالح لتحقيق سلم عادل ودائم. وينبغي أن يركّز الطرفان كلاهما على الوفاء بما لكل منهما من واجبات والتزامات، وأن يمتنعا عن أي نوع، وعن كل نوع من أنواع الإجراءات التي تتخذ من طرف واحد وتهدد بإصدار حكم مسبق على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي، وتقوِّض الجهود الرامية إلى بناء الثقة ميدانياً.

ويبقى هدفنا المشترك تحقيق حلّ يقوم على دولتين: إسرائيل ودولة ديمقراطية وقابلة للبقاء ومتاخمة لإسرائيل، دولة فلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام.

أما بالنظر إلى العراق، فتؤكد اليونان أهمية وحدة أراضيه وسلامتها في إطار نظام اتحادي غير أن قلقاً خاصاً لا يزال يساورنا إزاء العنف المستمر، الذي يحتّم اتباع الجدول الزمني للعملية السياسية الذي سيقود البلد إلى حياة طبيعية، ذات أهمية حيوية للسلم والاستقرار في المنطقة بكاملها. إننا نؤيد العراق كل التأييد في هذه المهمة الصعبة.

ولبلدي علاقة تاريخية، طويلة الأمد، بالقارة الأفريقية وشعوبها. وقد شهدنا بقلق شديد سلسلة الصراعات التي عصفت بأفريقيا طوال سنوات كثيرة. إننا نتابع التطورات في جميع الحالات، محاولين تقديم إسهامات إيجابية سواء في السودان أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في بلدان أخرى من غرب أفريقيا، أو في تسوية النزاع بين إثيوبيا وأريتريا وفي أماكن أخرى. ويحظى الدور المحوري الناشئ للاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمات الأفريقية بكامل تأييدنا وبالغ تقديرنا.

لقد اعتمدنا، في الأسبوع الماضي، إعلاناً تاريخياً يشكل خطوة جديدة، هامة باتجاه تحقيق الأمن الجماعي وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات والمخاطر الجديدة التي يواجهها مجتمعنا اليوم. وينبغي لجهودنا الآن أن تركز على تنفيذ الالتزامات المتعهد بها، بحيث يمكن للأجيال الصاعدة أن تعيش في عالم أفضل وأكثر أمناً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديوغو فرتياس دو آمارال، وزير خارجية البرتغال والرئيس السابق للجمعية العامة.

السيد فريتاس دو آمارال (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدّم الوفد نصاً بالانكليزية): بعد غياب ١٠ سنوات، أعود إلى قاعة الجمعية العامة. ففي عام ١٩٩٥، تشرفت بانتخابي رئيساً للجمعية العامة. ولذلك، فأنا أعرف جيداً صعوبة مهمة الرئاسة، وأهنئكم، سيدي الرئيس، السفير يان الياسون، على انتخابكم مؤخراً. وأتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بوظائفكم العالية المقام. وأود أيضاً أن أثني على الرئيس السابق، السيد بينغ، لما قام به من عمل فذّ في الدورة السابقة.

وأتقدم بأفضل أمانيَّ إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان. إن بلدي يقدر بالغ التقدير العمل المتميّز الذي قام به إلى الآن، وتود الحكومة البرتغالية أن تعرب عن تضامنها معه في ما يتصل بالظروف العصيبة التي مرت علينا جميعاً، وعن تأييدنا المستمر كذلك للمهام والتحديات الجسيمة التي لا تزال أمامنا.

ونشارك الأمين العام في بعض ما شعر به من خيبة أمل إزاء عدم الموافقة على كثير من إصلاحات المنظمة المقترحة في تقريره المتميز ''في جو من الحرية أفسح''. وقد انطلقت العملية كلها قبل ١٠ سنوات، في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، إبان رئاستي، وباستطاعتي أن أؤكد للجمعية أنه بعد عام واحد من ذلك، عندما تركت منصبي، كان هناك فعلاً عدة حلول على أساس توافق الآراء، يمكن الموافقة عليها. لكن السنين العشر التي مضت منذ تلك الفترة لم يُستفد منها بصورة كافية.

وتبقى لنا قناعة بأن التقدم في سبيل الإصلاح التام لن تتوفر له أسباب البقاء إلا إذا استبقى مرجعاً له الأهداف المحددة في اقتراحات الأمين العام، كوفي عنان.

ما هو الإصلاح التام للأمم المتحدة؟ إن هذا الإصلاح، في رأيي، ينبغي أن تتوفر فيه، على الأقل، الشروط المسبقة الخمسة التالية.

أولا، يجب أن تحترم هذه الإصلاحات وأن تؤكد من جديد ما في الميثاق من مبادئ وقيم أساسية. وثانيا، يجب أن توجد ظروفاً أفضل لصون السلم وإعادة ترسيخه، بضمان الأمن والتصدي للمذنبين في كلتا الحالتين. وثالثا، يجب أن تشمل تدابير صارمة دعماً للتنمية، بما يحسِّن ظروف معيشة أفقر بلدان العالم ويقلّص الفجوة الضخمة القائمة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ورابعا، يجب أن تعزز هذه الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون، على الصعيد الدولي وداخل كل دولة أيضاً. خامسا، ينبغي أن يحددوا الأساس والشروط الضرورية لتحسين التفاهم بين الشعوب، وللحوار بين الحضارات، ولتفهم التباين الثقافي والديني، وتعزيز روح التسامح والتعاون والصداقة بين الدول والحكومات والأفراد.

بالإضافة إلى هذه الشروط الخمسة الأساسية لا تزال هناك حاجة إلى النظر في إعادة تنظيم الأمانة العامة، فهي آلة ضرورية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. ولا يخطئن أحد: إن لديّ من الخبرة الشخصية ما يجعلني أقول إن العاملين في هذه المنظمة هم، بصفة عامة، من ذوي الكفاءات العالية، ومخلصون لعملهم ومحترفون. ولكن يجب علينا جميعا أن نفهم أنه، في منظمة ضخمة مثل هذه المنظمة، كأي منظمة أخرى، ستكون هناك دائماً حاجة إلى التحديث المستمر.

وفي الأسبوع الماضي انطلقت عملية إصلاح الأمم المتحدة. ويجب أن نواصل العمل بجد واجتهاد، عاما بعد عام، ومرحلة بعد مرحلة، بالطاقة والروح التوفيقية التي هي سمة الدبلوماسية والتي يجب لذلك ألا تكون غائبة عن ''معبد الدبلوماسية'' أي الأمم المتحدة.

أولا، وقبل كل شيء، إن المهام التي يجب إنجازها في الأشهر المقبلة – والتي تحظى بدعم البرتغال غير المتحفظ – هي القيام بما هو ضروري لبدء عمل اللجنة المعنية ببناء السلام؛ وتنفيذ فكرة ''مسؤولية الحماية'' التي تمت الموافقة عليها بالفعل؛ وإنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان.

إن التنمية مهمة عاجلة لا يمكن تأجيلها. وأفقر البلدان تطالب بالعدالة، وهي تستحقها؛ وتصر الدول الغنية على مدونة لقواعد السلوك، لذلك يجب عليها أن تفي بواجباتها المنبثقة عن تلك المدونة.

وفي هذا الصدد، فان البرتغال توافق موافقة تامة على الرؤية التي عبرت عنها الأمم المتحدة وأكدت عليها وهي تعطي الأولوية للتنمية – ويُفهم أنها ستكون تنمية شاملة كما أعرب عن ذلك في الأهداف الإنمائية للألفية – وترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن وسيادة القانون. وتمثل الديمقراطية والأمن شرطين أساسيين لتحقيق التنمية الفعالة والمستدامة والمنصفة.

بالنسبة للمساعدات الإنمائية، تأمل البرتغال أن تصل إلى الهدف المتفق عليه وهو ٠,٥١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠، من أجل أن تمهد الطريق لتحقيق الهدف الطموح المتمثل في ٠,٧ في المائة في العام ٢٠١٥.

وكانت جهود البرتغال موجهة بصورة رئيسية – ولكن ليس بشكل حصري – إلى أقل البلدان نموا، وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء.

لذلك فإننا نؤكد من جديد على الحاجة إلى توجيه الاهتمام النشط والملتزم إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وبتلك الطريقة، سننفذ بصورة فعالة التعهدات التي التزمنا بها لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن تقرير الأمين العام يذكرنا بصورة خاصة بأن كل بلد مسؤول أساساً عن تنميته الخاصة، في إطار الحكم الرشيد، وهو شرط أساسي في هذا السياق.

والمسألة في الأساس هي تنفيذ هدف الألفية الثامن: إنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية، وأهمية ذلك تكمن في العمل على إيجاد عالم أكثر إنصافا وعدلا وهو ما أود أن أشدد عليه هنا.

لذلك ليس لدي أي تردد في القول إنه يجب علينا أن نبقى ملتزمين التزاما نشطا بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تعزيز الإجراءات في المجالات ذات الأولوية. إن مستقبلنا المشترك معرض للخطر. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعلن أن البرتغال قررت أن تساهم في صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

وفيما يخص البرتغال، تمثل الشواغل البيئية أولوية واضحة؛ ومواجهتها يجب أن تعزز التنمية وألا تنتقص من شأنها. وفي ذلك المجال، سنشارك بصورة فعالة في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، واحترام التزاماتنا، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، حتى يمكن للاتحاد الأوروبي أن يحقق الأهداف التي اتفق عليها في نطاق بروتوكول كيوتو. ويحدونا الأمل في أن يشكل المؤتمر القادم، الذي سيعقد في مونتريال، البدء في عملية تفاوضية بشأن المسائل المتصلة بالمناخ لفترة ما بعد العام ٢٠١٢.

إن الإرهاب أحد أخطر التهديدات التي تواجه السلم والأمن اليوم. ويجب مكافحته بقوة في إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وليس هناك من شك في أن أحد أهداف الإرهابيين هو إضعاف وتشويه حتى أبسط القيم العالمية التي اعتمدتها الدول وشعوبها. ولأننا نحارب دفاعا عن النفس، فإنهم يقولون إن أعمالنا – أعمالهم وأعمالنا – متساوية من الناحية الأخلاقية. وترفض البرتغال رفضا قاطعا وجهة النظر هذه.

لا يمكن أن يكون هناك غموض في مكافحة الإرهاب. يجب أن نكون واضحين بالنسبة لهذا الموضوع وأقول، وبكل صراحة، إن كل الأعمال التي ترمي إلى قتل مدنيين أو أشخاص من غير المحاربين أو إصابتهم بجراح خطيرة هي من أعمال الإرهاب.

إننا نعتقد أن الأمم المتحدة توفر الإطار المرجعي لمكافحة الإرهاب، لذلك فنحن نحث على اعتماد اتفاقية عالمية بشأن الإرهاب. وبالمثل، نرحب باستراتيجية مكافحة الإرهاب التي وضعها الأمين العام، ونناشد من أجل تنفيذها الفعال.

وفي هذا السياق، ستقوم البرتغال بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي أثناء دورة الجمعية العامة هذه.

يجب أن نعترف بأن أكبر مجموعة من التهديدات للسلم والأمن الدوليين تكمن في الشرق الأوسط الكبير. وبغض النظر عن موقف البلدان إزاء حرب العراق، من

الضروري الآن أن نقوم بكل ما في وسعنا، على أساس الولايات القائمة والواضحة للأمم المتحدة، لانتصار السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان. ويمكن أن يستغرق ذلك عددا من السنوات كما حصل في أفغانستان.

فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، من المهم، واستفادة من الزخم الإيجابي الحالي، أن نجري مفاوضات جادة من أجل الوصول إلى اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. ولا يمكن أن نتناسى خارطة الطريق أو أن نؤجلها إلى أجل غير مسمى. ومثلما تمتلك إسرائيل الحق غير المشكوك فيه في الحياة بسلام ضمن حدود آمنة، فإن دولة فلسطين أيضا لديها حق غير مشكوك فيه في الوجود. ولا يمكن أن يسود السلام في الشرق الأوسط إلا من خلال ما يعرف بسياسة الدولتين.

أما بالنسبة لإيران، أود أن أؤكد وأؤيد الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لنتجنب، من خلال المفاوضات، حالة خطيرة أخرى للانتشار النووي. والمجتمع الدولي بأسره والشعب الإيراني نفسه يدينان بشكل كبير للنهج الذكي الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع. إننا متحدون وسنظل متحدين في تضامننا. ويجب أن تستمر المفاوضات.

والبرتغال ملتزمة بتعزيز التعاون بين المناطق والحضارات من أجل النهوض بالسلم والاستقرار الدوليين. وبناء على ذلك فإن الحوار السياسي الرفيع المستوى بين أوروبا وأفريقيا يجب أن يعزز بصورة إضافية، بما في ذلك من خلال عقد قمة أوروبية أفريقية، وظلت البرتغال تعمل بلا كلل من أجل عقدها.

وأكرر النداء الذي وجهته البرتغال إلى جميع الأطراف المهتمة، بأن تنضم إلى جهودنا، لإعادة إطلاق عملية القاهرة التي نعتقد أنها قد تكون فعالة في إقامة شراكة استراتيجية.

وأود أيضا أن أسجل علنا تأييد بلدي لمبادرة أسبانيا لتحالف الحضارات. فالحوار الأوروبي – الأفريقي هو أيضا حوار بين الحضارات مثله مثل العملية الأيبيرية – الأمريكية التي تلتزم بها البرتغال وأسبانيا وأندروا وبلدان أمريكا اللاتينية. وسوف توضع تلك العملية في صيغتها النهائية في مؤتمر قمة سالامانكا في تشرين الأول/أكتوبر.

على مدى السنوات التسع الماضية، يتكثف بنجاح عظيم الحوار بين الدول الثماني الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي تمثل ٢٠٠ مليون شخص يعيشون في أربع قارات، وتشارك البرتغال في الحوار مع بلدان من أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وهو حوار تود أن يتسع نطاقه كأداة لا غنى عنها للحضارات، لكي تعيش في سلام، لا في حالة حرب.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على إيمان البرتغال بمكانة الأمم المتحدة المركزية وشرعيتها ودورها الذي لا غنى عنه. وبينما لا ننسى نكساتنا بل نتعلم منها حتى لا تتكرر، ينبغي أن نضع نصب أعيننا النجاحات العديدة التي حققناها. وتيمور – ليشتي الحاضرة بيننا هنا اليوم بصفتها عضوا كامل العضوية، ما هي إلا واحدة من قصص نجاح الأمم المتحدة.

ختاما، أود أن أذكّر بالكلمات الحكيمة لأميننا العام الثاني، داغ همرشولد، الذي قال:

”إن السعي وراء السلام والرقي لا يمكن أن ينتهي في بضع سنين إما منتصرا أو مهزوما. فالسعي وراء السلام والرقي بكل تجاربه وأخطائه ونجاحاته ونكساته، لا يمكن التراخي فيه أو التخلي عنه“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ك. ناتوار سينغ، وزير خارجية الهند.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالانكليزية): إن انتخابكم، سيدي، رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين، يأتي في لحظة لها مغزاها في تاريخ الأمم المتحدة. والوثيقة الختامية التي اعتمدها رؤساء دولنا وحكوماتنا عقب بداية الدورة مباشرة، تمثل تتويجا لعملية طويلة، بدأت بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، ثم تواصلت بتقرير الأمين العام ''في جو من الحرية أفسح''، والجهود التي بذلها سلفكم الموقر لتوليف تلك الأفكار وعرضها على الدول الأعضاء للنظر فيها. ونشكر جميع المعنيين على جهودهم المخلصة.

إننا متحدون في التزامنا بمبدأ التعددية؛ وهذا أساس سليم لجهودنا المقبلة. إن جميع البلدان، وخصوصا البلدان المنتمية إلى العالم النامي، أدت دورا له مدلوله في المفاوضات المتعلقة بالوثيقة الختامية. وتم إنجاز الكثير؛ وتم إغفال الكثير. والأسس التي يجب أن نبني عليها موجودة، ولكن هناك أيضا جوانب قصور نحتاج إلى تصحيحها في عملية التنفيذ. وهناك إغفال ملحوظ، وهو موضوع نزع السلاح. وكفاحنا في سبيل نزع سلاح نووي عالمي ويمكن التحقق منه ويتم في إطار زمني محدد، عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف، يجب أن يستمر بلا هوادة. ويجب أن تكون الوثيقة الختامية بمثابة خريطة طريق، وتكون عناصرها الرئيسية معالم واضحة في مناقشاتنا خلال الأشهر المقبلة، تحت رئاستكم، سيدي الرئيس.

لقد اقترحتم، سيدي، موضوعا مناسبا للغاية للمناقشة العامة: ''من أجل أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية: متابعة وتنفيذ الاجتماع العام الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥''؛ ونعتقد أن هذا الموضوع يقتبس روح وجوهر كل ما نتمنى جميعا تحقيقه بوصفنا شركاء في الأمم المتحدة.

إن الهند هي أكبر ديمقراطية في العالم. فلم يسبق أن شهد التاريخ ديمقراطية تضم أكثر من مليار نسمة. فيا له من مشروع هائل. بل هو أيضا مشروع مثير وملهم. ونحن نفتح آفاقا جديدة. ونجاح الديمقراطية الهندية هو حقا معجزة سياسية. والفضل فيه يرجع للمصوتين الهنود. فهم يكفلون أن تظل الهند علمانية وديمقراطية وتعددية.

ونعتقد أيضا أننا بحاجة إلى أن نغرس في الأذهان احترام التعددية وتقبلها. وأتذكر هنا ما قاله المهاتما غاندي، أبو أمتنا:

> ''لا أريد أن يكون بيتي محوطا بالأسوار من كل جانب، ولا أن تكون نوافذي مسدودة. أريد أن تهب رياح ثقافات كل الأوطان على كل أركان بيتي بكل حرية ممكنة، ولكنني أرفض أن يقتلعني أي منها من جذوري''.

إن الجنس البشري يتعلم الآن، إلى حد ما، كيف يتصدي للإرهاب. فقد علمنا جميعا أن ذلك الشر يوجه بشكل متزايد نحو المدنيين الأبرياء. وهو يستدعي أشد عبارات الإدانة. ونتفق جميعا على أن الإرهاب في أي شكل من الأشكال لا يمكن تبريره. وسواء كنا نبحث موضوع الإرهاب أو عدم الانتشار، فما لم يكن هناك نهج موحد دائم وغير انتقائي، لا يمكن تحقيق أهداف المجتمع الدولي. والوثيقة الختامية تجسد عزم المجتمع الدولي المشترك على محاربة الإرهاب. وفي حكمنا، أنه ما من إطار مؤسسي يمكن أن يكون أكثر قدرة من الأمم المتحدة على تزويد تلك الجهود بالتماسك والقوة.

والهند بصفتها ضحية للإرهاب على امتداد العقدين الماضيين، تتفهم وتؤيد تماما الحاجة إلى إجراء من الأمم المتحدة لمناهضة الإرهاب. وسيكون أحد الجوانب الأساسية

لتنفيذ الوثيقة الختامية، وضع واعتماد الجمعية العامة لجدول أعمال صارم لمناهضة الإرهاب، لاستكمال القرارات الحالية الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن تلك القضية. إن الهند كأحد البادئين بوضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، ترحب وتلتزم تماما بالقرار الذي اتخذه رؤساء الدول أو الحكومات، باختتام المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

كان الغرض الرئيسي من قمة الأسبوع الماضي، استعراض تنفيذ إعلان الألفية. ومن المؤسف أن معظم البلدان النامية لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في ضوء معدلات النمو الحالية ومستويات الدعم الدولي. وعلينا أن نقوي الجهود على المستويين الوطني والدولي حتى تقربنا من بلوغ الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في وثيقة الألفية.

تجسد الأهداف الإنمائية للألفية رؤية يمكن قياسها كميا للكرامة البشرية والتضامن، وأيضا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الهامة. ومع ذلك، فإن أهدافا هامة، من قبيل العمالة، الحرجة بالنسبة إلى البلدان النامية، مستبعدة. وأعتقد أن استعمال الهند للأدوات المالية الابتكارية للاستثمار في البنية الأساسية الريفية، وأيضا مشروع قانون ضمان العمالة الريفية – الذي أقره البرلمان مؤخرا – قد يلقيان اهتماما من جانب بلدان نامية أخرى.

ومعظمنا كانت لديه توقعات أعلى كثيرا من مؤتمر القمة في ميدان التنمية، بخاصة في الاتفاق على جدول زمني محدد لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن دواعي الأسف أن ذلك لم يحقق، وخفضنا النسبة إلى ٠,٥ وذلك يصدق بنفس القدر على مصادر التمويل الابتكارية لأن البلدان النامية لا يمكنها أن تخرج من حلقة الفقر بدون تدفقات الموارد المعززة وتطبيق العلم والتكنولوجيا للتصدي لتحدياتها الإنمائية.

والهند إذ يتطور اقتصادها – بنسبة ٨ في المائة تقريبا – وينضج تقدمها التكنولوجي، فإننا نقوم بتوسيع نطاق تعاوننا الاقتصادي والتقني مع البلدان النامية، ونعزز تضامننا السياسي. ولدينا برامج كبيرة في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم النامي. ويسعدنا أيضا أننا أسهمنا في صندوق الجنوب للتنمية والمساعدة الإنسانية. ومنشأة الهند – البرازيل – جنوب أفريقيا لتخفيف حدة الفقر والجوع مثال على التعاون بين بلدان الجنوب.

وألغت الهند ديون جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبالنظر إلى ارتباط الهند الطويل الأمد بأفريقيا والتزامها حيالها نرحب بإقرار الاجتماع العام الرفيع المستوى بالحاجة إلى أن يجري على نحو ملح تناول الحاجات الخاصة لإخواننا وأخواتنا الأفارقة. والهند، من جانبها، اتخذت بضع مبادرات بالشراكة مع أفريقيا. إن مبادرة حركة النهج التقني – الاقتصادي لأفريقيا – الهند ترمي إلى النهوض بنقل التكنولوجيا إلى غرب أفريقيا. والدور المحوري للمعرفة العلمية والتكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية لا يمكن المبالغة في بيانه. والهند مستعدة لتشاطر خبرتها مع البلدان النامية في أفريقيا وأماكن أخرى.

ولسد الفجوة الرقمية الفاصلة داخل بلد بعينه، التي تصبح أحيانا مشكلة صعبة مثلما هي على المستوى الدولي، بدأ فعلا في بضعة بلدان أفريقية تطبيق تكنولوجيا الحلقات المحلية اللاسلكية المطورة في الهند، التكنولوجيا التي تزيل الأجهزة وخطوط النحاس الباهظة الثمن. وقد أقامت الهند مهمة ارتباط في أفريقيا، مستعملة أليافا بصرية وقمرا صناعيا مكرسا لهذا الغرض. وستدعم التعليم عن بعد، والطبابة عن بعد والتجارة الإلكترونية والإدارة عن طريق الاتصال الإلكتروني والحصول على المعلومات ورسم خرائط الموارد وخدمات الرصد الجوي. وتخصص الهند أيضا مبلغ ١,٥ بليون دولار لحسابات اعتماد لمساعدة البلدان النامية،

خصوصا البلدان النامية في أفريقيا، على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأوبئة أخرى.

والمجتمع الدولي بحاجة إلى تناول نظم الملكية الفكرية التي تسعى إلى حرمان البلدان النامية من التكنولوجيات بدلا من تسهيل نقلها إليها، في ميادين منها البيئة والصحة العامة. وعلى الرغم من أن إعلان الألفية والوثيقة الختامية تناولا استغلال الجوانب المفيدة من العولمة فلا يزال يتعين علينا أن نتفق على طرائق عملية كتلك وأن ننفذها. وجعل عملية العولمة أكثر إنصافا وعدلا يبقى أحد التحديات الرئيسية لعصرنا. وفي الوقت الحاضر فإن تكديس الثروة يصاحبه تراكم الفقر. إن رسكين، المؤلف البريطاني في القرن التاسع عشر، في كتابه المعنون ''على هذا الأخير'' - الذي كان مفضلا لدى مهاتما غاندي - وصف تلك الثروة بأنها ''مؤشر بمظهر خداع على خراب واسع النطاق، كومة من العملة التقطها ناهب من شاطئ أغرى بالحيلة سفينة تجارية كبيرة بالوصول إليه''. الفقر يعزى أحيانا إلى الافتقار إلى روح المبادرة في الأعمال التجارية. وإن فقراء العالم يبرهنون على تلك الروح كل يوم عن طريق ضمان بقاء أسرهم على قيد الحياة.

ومما يبعث على الأسف أن اجتماع القمة لم يعط توجيها واضحا وشاملا لجولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بشأن المفاوضات التجارية. الصيغ ليست غاية في حد ذاتها؛ الغاية ينبغي أن تكون تقليل الفقر وزيادة العمالة. ولذلك، لا يمكن أن تطبق بالقوة معاملة متساوية على شركاء غير متساوين. المعاملة الخاصة والمختلفة تبقى مكونا متمما لكل المفاوضات التجارية، بما في ذلك الزراعة وإمكانية الوصول إلى الأسواق غير الزراعية. والهند، بوصفها عضوة في مجموعة الـ ٢٠ ، ستواصل النهوض في منظمة التجارة العالمية ومحافل أخرى بمصالح جميع البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وأحد منجزات البلدان النامية في مجموعة الـ ٧٧ هو كفاحها المرير والناجح على نحو معقول من أجل التقدم بشأن مسائل منسقة وحرجة تتعلق بالإدارة الاقتصادية الدولية الجيدة. يتعين علينا أن نبني على ذلك لضمان إصلاح مؤسسات بريتون وودز واستعادة الدور المركزي للأمم المتحدة في وضع جدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

من الحتمي إجراء تغيير في تكوين مجلس الأمن. وقد جعل القرار الإطاري لمجموعة الأربع من إصلاح الأمم المتحدة مسألة لم يعد من الممكن تجاهلها أو إهمالها. وكما قال الأمين العام في تموز/يوليه، ثمة عجز في الديمقراطية في حكم الأمم المتحدة. ولا فائدة من الكلام عن الاشتمالية والشفافية والديمقراطية مع إبقاء مجلس الأمن مستثنى على نحو واضح من هذه المبادئ. والتدابير المتخذة حتى الآن لإعادة تنشيط الجمعية العامة ليست، ببساطة، كافية. ولن يتحقق ذلك إلا بانتخاب أعضاء دائمين ملتزمين بإعطاء الجمعية العامة ما يعود إليها. وذلك جوهري بالنسبة إلى نظام عالمي القرارات فيه أفضل، وبالتالي مقبولة، واستعمال القوة يصل إلى أدنى حد.

جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء في الهند، قال بحق: ''يتعين علينا، في المقام الأول، أن نشارك في البنية المتنامية لنظام عالمي. لا يجوز لنا أن نعتمد على الآخرين أن يفعلوا ذلك بالنيابة عنا''. لا يمكن للمرء أن يسوق الحجة مؤيدا للديمقراطية في سائر أجزاء العالم، وأن يبقي مجلس الأمن غير ديمقراطي. الفعالية تتوقف على اتخاذ قرارات صحيحة بتأييد واسع. والمفاوضات بشأن الوثيقة الختامية وبيانات تالية كثيرة أظهرت أنه إذا لم يتسن تحقيق قدر أكبر فيما يتعلق بجوانب تنمية التجارة في الوثيقة فذلك مرده أن

مجلس الأمن لم يحول إلى هيئة تمثيلية. إذا كان الإصلاح المؤسسي متعثرا وكان كثيرون يشككون في التوصل إلى حل عادل، فذلك لأن مجلس الأمن لا يعبر عن عالم اليوم. إنه يعبر عن عالم عام ١٩٤٥

والتقدم غير المرضي بشأن مسائل أخرى يظهر أن منتقدي توسيع مجلس الأمن في كلتا الفئتين كانوا على خطأ كبير. فإصلاح مجلس الأمن لم يكن يمنع التقدم بل كان في الواقع يساعد عليه. وفي غيابه، كانت المخاوف من التدخل تمنع الاتفاق على مجلس لحقوق الإنسان ومسائل أخرى. ولذلك، يبقى إصلاح مجلس الأمن ضروريا الآن أكثر من أي وقت مضى، ومن المفضل أن يستكمل بحلول نهاية السنة كما قال الأمين العام. وينبغي أن يحظى ذلك بالأولوية الأولى لدينا؛ وأشك في أن الأمر كذلك. إن إصلاح مجلس الأمن لا يتعلق بمكانة أو سلطة أي بلد، ولكنه يتعلق بتحويل ميزان القوة في العالم. وتظهر تجربتنا في الهند من وقت حركة التحرير إلى الوقت الحاضر أن التنوع مصدر للقوة والفعالية. ونفس الشيء ينطبق على إصلاح مجلس الأمن. وسنواصل أيضا الانخراط بنشاط في تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة هيكلة بنية الأمانة العامة، وإنشاء لجنة لبناء السلام.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، أتذكر مرة أخرى كلمات أول رئيس للوزراء في الهند، جواهر لال نهرو، الذي قال في هذا المحفل ذاته قبل ٤٥ سنة:

خلال هذه السنوات الخمس عشرة المنصرمة تم في أغلب الأحيان توجيه الانتقاد إلى الأمم المتحدة على بنيتها وعلى بعض أنشطتها. هذه الانتقادات كان لها بعض التبرير، ولكن بالنظر إلى الصورة الواسعة، أعتقد أنه يمكننا يقينا القول إن الأمم المتحدة بررت على نحو سليم وجودها ومنعت مرارا وتكرارا أزماتنا المتكررة من أن تتطور إلى حروب. لقد أدت دورا كبيرا، ومن الصعب قليلا الآن التفكير في هذا العالم المضطرب بدون الأمم المتحدة.

وفي حياة الأفراد وأيضا المؤسسات، فإن إكمال ستين سنة مناسبة هامة للتقييم – يقينا في الجزء الذي أنتمي إليه من العالم. حتى ونحن نفكر مليا في أداء هذه المؤسسة لوظيفتها منذ بدايتها في عام ١٩٤٥، يتطلع جميع المجتمعين هنا قدما إلى تحقيق آمال وتطلعات جديدة، وحقا إلى أمم متحدة منشطة وموجهة تماما نحو التصدي للتحديات الكثيرة في عصرنا والإسهام بفعالية في رفاهة وتنمية البشرية كلها وإدارة التغيير.

إن رؤيانا لعالم أفضل توصف على أفضل وجه في كلمات ابن عظيم من أبناء الهند، الشاعر العظيم رابيندراناث تاغور، الذي كان الآسيوي الأول الذي منح جائزة نوبل للآداب. وسأنهي بياني بالاقتباس من نص مشهور جدا من نصوصه:

”حيث العقل بدون خوف والرأس مرفوع عاليا

حيث المعرفة حرة

حيث العالم لم يقطع إلى قطع بجدران محلية ضيقة

حيث الكلمات تخرج من عمق الحقيقة

حيث السعي الذي لا يكل يمد ذراعيه صوب الكمال

حيث جدول العقل الصافي لم يفقد طريقه

في رمال الصحراء الموحشة من العادات الميتة

حيث العقل تقوده قدما

إلى الفكر والعمل المتسعين دائما

إلى سماء الحرية تلك، يا أبي، دع بلدي يستيقظ.“

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسن ويرادودا، وزير خارجية إندونيسيا.

السيد ويراجودا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): نعيش في عصر يتسم بتهديدات لا يمكن التنبؤ بها، قد لا توجد ضدها تدابير أمنية خالية من نقاط الضعف. فالمأساة يمكن أن تنزل في شكل وباء مهلك. ويمكن أن تكون من صنع إرهابيين، مثل الهجمات على مدينة نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أو التفجيرات بالقنابل في بالي عام ٢٠٠٢. قد تكون اضطرابا عنيفا في الطبيعة، مثل سونامي الذي هدم مقاطعة آتشي الإندونيسية ومناطق حافة المحيط الهندي القريبة، أو أمواج الإعصار التي أغرقت نيو أورليتز ومساحة كبيرة من لويزيانا مؤخرا.

وإزاء مأساة نيو أورليتز، نتقدم بأعمق تعازينا إلى الشعب الأمريكي.

نحن، الإندونيسيين، نعرف تمام المعرفة المعاناة الكبيرة التي يمكن لكارثة طبيعية أن تحدثها. ففي آتشي وحدها أدى السونامي الذي حدث في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى مصرع حوالي ٠٠٠ ١٣٠ شخص على الفور. ودمر ٠٠٠ ٢٢٠ مترل وشرد ٠٠٠ ٥٧٢ شخص. وهناك زهاء ٠٠٠ ١٠٠ شخص لا يزالون في عداد المفقودين أو يفترض أنهم موتى. إن عدد حالات الوفاة كان من الممكن أن يكون أكبر لولا الاستجابة السريعة والنشيطة من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ولذلك فإن الشعب الإندونيسي يشعر ببالغ الامتنان. إن تدفق الشعور بالمؤاساة والتضامن، وأيضا المساعدة الإنسانية من جميع أنحاء العالم، حركا مشاعرنا العميقة.

وبعد المأساة بأحد عشر يوما استضفنا في جاكرتا مؤتمر قمة استثنائيا لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا عقب الزلزال وسونامي. وفي مؤتمر القمة ذاك، وضع قادة العالم والأمين العام للأمم المتحدة وأيضا ممثلو المؤسسات المتعددة الأطراف نظاما من التعاون وتقاسم العمل لرعاية البلدان المصابة. وتم التعهد بتقديم المساعدة اللازمة على وجه الاستعجال. وتم التوصل إلى قرار بإنشاء نظام متعدد المراحل للإنذار المبكر يشمل بلدان حافة المحيط الهندي. وضمن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، أبرم في تموز/يوليه الماضي اتفاق على ترتيبات احتياطية لتخفيف حدة الكوارث الطبيعية. وتجلت هذه الجهود في قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٥٩، الذي بادرت الرابطة إليه وقدمه أكثر من ١٣٠ عضوا في الأمم المتحدة.

إن إعادة إعمار وإعادة تأهيل آتشي بدآ بداية مبكرة بالنظر إلى أن مرحلة الإغاثة في حالة الطوارئ أنجزت قبل الموعد المحدد. ووضعت خطة رئيسية لإعادة الإعمار وإعادة التأهيل. وأنشئت وكالة لإعادة إعمار وإعادة تأهيل آتشي ومنحت سلطات واسعة. وعن طريق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع للبنك الدولي وآليات ثنائية مع المانحين، وضعنا نظاما حازما يضمن الشفافية والمساءلة في دفع الأموال.

بيد أن إعادة التأهيل والتنمية لا يمكن أن تسيرا بسلاسة بدون سلام. وطيلة سنوات عديدة لم يحل السلام. وقبل سونامي شهدت آتشي ثلاثة عقود من الصراع المسلح سببته مظالم اقتصادية كانت متصورة. وشعر كثيرون من سكان آتشي بأنهم لا يحصلون على معاملة منصفة من الحكومة المركزية. وإذ استعر الصراع وأزهق أرواح كثير من البشر، نشأت حلقة مفرغة: أفقر العنف الناس ولجأ كثيرون منهم وهم في حالة الفقر إلى العنف.

وبروح الإصلاح وفي بيئة ديمقراطية تم في سنة ٢٠٠٠ الشروع في بذل جهود لمعالجة مشكلة آتشي عن طريق الحوار والمصالحة. وأدت تلك الجهود إلى التوقيع على

اتفاق نهائي في هلسنكي الشهر الماضي. كان ذلك الجانب المشرق في سحابة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر؛ لقد فتح عيون الجانبين على اليأس من الحالة بدون سلام.

إن التأييد الدولي لعملية السلام مصدر مساعدة. وبدعوة موجهة منا وفرت بلدان الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا المتبرعة أشخاصا لرصد تنفيذ اتفاق السلام. وبطريقة من الطرق خلق ذلك سابقة للتعاون بين المنظمتين الاقليميتين في بناء السلام.

وإن إبطال أسلحة المتمردين وتدميرها يجريان وفقا لاتفاق السلام. والمتمردون السابقون عادوا إلى كنف جمهورية إندونيسيا الاتحادية، وهم يخوضون إلى جانب الحكومة الكفاح ضد الفقر.

إن السلام والتنمية في أتشيه هما ثمرة الإصلاح والتحول الديمقراطي اللذين يعمان الآن كل أجزاء إندونيسيا. وابتداء من هذا العام، ينتخب الشعب مباشرة كل المسؤولين المحليين والمحافظين والحكام ورؤساء البلديات. وفيما كان قادة المتمردين السابقين يسعون إلى السلطة من خلال فوهات المدافع، يمكنهم الآن تحقيق تطلعاتهم المشروعة من خلال صناديق الاقتراع.

منذ عام ١٩٩٨، ما برحنا نعزز مؤسساتنا السياسية عن طريق التعديلات الدستورية. وقد أجرينا إصلاحا شاملا لنظامنا القانوني، ونعتمد معايير عالية للإدارة الرشيدة في قطاع الشركات والقطاع العام. وأطلقنا حملات نشطة ضد الفساد.

ونحن نسعى الآن إلى التوصل إلى استراتيجية اقتصادية تشجِّع النمو وتناصر الفقراء وتولِّد فرص العمل. كما نعزز قطاع التصدير، ونشجع الاستثمارات لخلق فرص العمل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الريفية. وبعد أسابيع قليلة، سنقيم شبكة للأمان الاجتماعي ستخفف من أثر ارتفاع أسعار النفط على الفقراء. ونعمل الآن على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال خفض الفقر.

وحيثما توجد قلقلة اجتماعية في إندونيسيا، نقيم العدل ونعزز الحوار والمصالحة، كما فعليا في أتشيه.

وانطلاقا من نفس روح المصالحة، مدَّت كل من إندونيسيا وجارتها تيمور – ليشتي يدها للأخرى، لعل الأمتين معا يطويان صفحة مؤلمة من تاريخنا المشترك. وأنشأنا معا لجنة لاستجلاء الحقيقة، والصداقة، كُلفت بمهمة كشف الحقيقة والإقرار بالمسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت قبل وإثر المشاورات الشعبية التي عُقدت في تيمور – ليشتي في عام ١٩٩٩، وقد بدأت اللجنة أعمالها في آب/أغسطس الماضي. وستكون فرص نجاح الديمقراطيتين الفتيتين في البلدين أفضل لو عملا معا بروح المصالحة والصداقة والتعاون، استكمالا للملاحقة القضائية التي كانت تطبَّق في إندونيسيا وتيمور – ليشتي.

ونعمل جاهدين، إلى جانب جيراننا الأقربين في جنوب شرق آسيا، لنصبح مجتمعا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يعيش في سلام مع نفسه ومع كل الآخرين – رابطة مزدهرة لأمم جنوب شرق آسيا تعيش في وئام داخل جماعة من المجتمعات التي تراعي بعضها بعضا، حسبما توخيناه طويلا. ويحدونا الأمل في أن نرى الرابطة تؤدي دورا محوريا في بلورة توازن جديد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يسهم في توطيد التعامل السلمي فيما بين القوى الإقليمية. واليوم، تعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا فعلا كقوة دافعة نحو تطوير جماعة اقتصادية لشرق آسيا.

إننا – نحن الإندونيسيين – نحب بناء الجسور. وفي نيسان/أبريل الماضي، استضفنا ممثلي ١٠٦ بلدان آسيوية وأفريقية – كان العديد منهم رؤساء دول أو حكومات – لمؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي لعام ٢٠٠٥. وأثناء تلك

القمة التاريخية، وضعنا حجر الأساس لجسر من التعاون عبر المحيط الهندي – وهو الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة – باسم شعوب القارتين البالغ عددهم ٤,٦ مليارات نسمة. ومن خلال تلك الشراكة، ستكثف القارتين تضامنهما السياسي، وتعاونهما الاقتصادي، وعلاقاتهما الاجتماعية – الثقافية، بما في ذلك التعاون التقني وتنمية الموارد البشرية.

وكان إنشاء الشراكة أهم الطرق التي يمكننا بها أن نحتفل باليوبيل الذهبي للمؤتمر الآسيوي – الأفريقي لعام ١٩٥٥، الذي انعقد في باندونغ، والذي بشَّر بخروج دول عديدة جديدة ذات سيادة من ربقة الاستعمار. وفي تلك السنوات التكوينية الأولى من وجودنا، سعينا إلى إصلاح العلاقات الدولية من خلال الأمم المتحدة.

واليوم، نشعر بأننا مدعوون للسعي إلى إصلاح الأمم المتحدة ذاتها، حيث نواجه بتحديات عملاقة، هي التنمية والأمن وحقوق الإنسان – وهي ثلاثة تحديات مترابطة ومتكافلة ولا يمكن التصدي لها كل على حدة. وعليه، فإننا بحاجة إلى أمم متحدة تكون أكثر فعالية وكفاءة، وأكثر ديمقراطية وخضوعا للمساءلة أمام أعضائها – منظمة تركِّز تركيزا متوازنا على تلك التحديات الثلاثة.

ونحتاج إلى مجلس أمن مصلَح يكون أكثر تمثيلا وأكثر اتساما بالطابع الديمقراطي. وبما أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ وطن لأكثر من نصف عدد الجنس البشري، ومهد للحضارات العريقة والأديان، فإننا في إندونيسيا نرى ضرورة أن تحتل عددا أكبر من المقاعد في المجلس. هذا علاوة على ضرورة التخلي عن حق النقض.

إننا لا نملك ثمن استبعاد نزع السلاح العالمي وعدم الانتشار من جدول أعمالنا. فنحن لم نتخلص بعد من خطر الفناء النووي، ولا بد في الوقت نفسه من السماح للبلدان النامية بأن تباشر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لتسريع تنميتها.

ونحتاج إلى لجنة لبناء السلام، لمساعدة البلدان الداخلة في صراع على تحقيق الانتقال من حالة الحرب إلى السلام الدائم. ويتعيَّن على تلك اللجنة أن تعمل بالتنسيق مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار ولاية الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بمحاربة الإرهاب، نأمل في أن يتسنى في القريب العاجل إبرام اتفاقية شاملة في هذا الشأن. والتعاون الدولي للتصدي لهذه المشكلة، ينبغي أن يتضمن جهودا لمعالجة أسبابه الجذرية. ونعتقد أيضا أنه، في حربنا ضد الإرهاب، لا يجوز التضحية بأي حق من حقوق الإنسان، ولا يجوز انتهاك القانون الدولي.

ونحن، في إندونيسيا، نؤمن بأننا من خلال الحوار بين الأديان، والتعاون من أجل تمكين الأصوات المعتدلة، يمكننا، إلى حد بعيد، أن نحدّ من التطرف العنيف. وهذا ما دعانا إلى رعاية واستضافة حوار آسيا والمحيط الهادئ، والحوار الآسيوي – الأوروبي بشأن التعاون بين الأديان.

ونحث على تفويض المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن يستعرض وينسِّق بفعالية التعاون الدولي من أجل التنمية.

أما مجلس حقوق الإنسان المتوخى إنشاؤه، فيجب أن يدافع عن حقوق الإنسان باعتبارها كونية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة. ويجب أن يكون بمنأى عن التسييس والمعايير المزدوجة، وبدلا من ذلك، ينبغي أن يشجع الحوار وكذلك التعاون الملموس. وينبغي أن يكون هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة.

وأخيرا أقول إنه لا يمكن لأي جهد يرمي إلى إصلاح الأمم المتحدة أن يكون كاملا، ما لم يؤكد الدور المحوري

للجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية في الأمم المتحدة، ويجعل هذا الدور حقيقة واقعة.

وقد يكون من غير الواقعي أن نأمل في تحقيق هذه الإصلاحات هذا الأسبوع أو في غضون الأشهر المقبلة. فنحن، أعضاء الأمم المتحدة، لا نتسلح بالتناسق الكافي لإحداث طفرة مبكرة. ولكننا، نحن الراغبين في الإصلاح، يجب أن نبقى على إيماننا ونثابر.

على امتداد ثلاثة عقود، كان الصراع المسلح في أتشيه يزداد اشتعالا إلى أن أصبح واضحا للجانبين أن المخرج الوحيد من حالة مأساوية هو طريق السلام. وطوال أكثر من ثلاثة عقود، ناضل الإصلاحيون الإندونيسيون ضد القوة الساحقة لنظام استبدادي، إلى أن اتضح بجلاء أن مخرجنا الوحيد من الأزمة الآسيوية يمر عبر الإصلاح الديمقراطي.

ولا نعرف متى تأتي لحظة تجلي الحقيقة إلى الأمم المتحدة. ونأمل أن تأتي، لا في أعقاب أزمة، وإنما في فجر زمن أكثر استنارة. وعلى كلٍ، علينا ألا نفقد الأمل إطلاقا في قدرة المنظمة على الإصلاح، وفي إمكانية وصولها إلى الكمال. وعلينا أن نظل نعمل ونكد في العمل، حتى أكثر من ذي قبل، وحينئذ، وعندما تأتي لحظة تجلي الحقيقة، سنكون على استعداد لاغتنام الفرصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يقينا، إننا نتفق جميعا على أن هناك سببا خاصا يدعونا للتفكير في بلد كان الأكثر تضررا من موجات المد العاتية تسونامي، بغرق ٠٠٠ ١٣٠ شخص و ٠٠٠ ١٠٠ شخص آخرين في عداد المفقودين. أردت أن أقول هذا لأنني أعتقد إننا جميعا شعرنا بإحساس بالتضامن والتعاطف حيال هذا الأمر.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديمتيريي روبل، وزير خارجية سلوفينيا.

السيد روبل (سلوفينيا) (تكلم بالسلوفينية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. وأود أن أعرب لكم عن تأييد جمهورية سلوفينيا الكامل لكم وأنتم تباشرون هذه المهمة المسؤولة والبالغة الأهمية. أدعو لكم بوفرة من البصيرة والشجاعة والعزيمة وأنتم تترأسون الجمعية العامة أثناء هذه السنة التذكارية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ساردنبرغ (البرازيل).

وفي نفس الوقت، سيدي، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا وامتناننا للجهود التي بذلها سلفكم، السيد جان بينغ، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. إن قيادته العازمة وحسن إدراكه لقضايا الساعة في عالمنا المعاصر وشجاعته قد سمح له بإدارة أعمال الجمعية العامة في عامها الستين، مما ينبئ بأنه سيكون عاما عظيم الأهمية بالنسبة لمستقبل المنظمة.

لقد اجتمعنا هنا للنظر معا بحسن نية فيما يمكن عمله للتصدي لتحديات عصرنا وكيف يمكن مواءمة منظمتنا مع احتياجات القرن الحادي والعشرين. ونحن هنا لكي نعمل على أساس تفاهمنا الأمثل وإيماننا بإنجازات التطور الخلاق لرفاه الشعوب في العالم الحديث، وأنا أستلهم عبارات مواطنكم المبجل، داغ همرشولد.

والوثيقة الختامية تشتمل على العديد من الأفكار الهامة والمفيدة. والغرض من تلك الوثيقة تعزيز فعالية الأمم المتحدة وترسيخ مهمتها في العالم المعاصر. وإصلاح المنظمة يكتسي أهمية قصوى، إلى جانب أنه بدأ في الوقت المناسب. فقد حان الوقت لتغيير العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية. والكل يدرك التحولات الحالية التي يشهدها الاتحاد

الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. تلك تحولات صعبة. ونحن نواجه عراقيل مثل رفض المعاهدة الدستورية الأوروبية في استفتاءين.

وينبغي أيضا تحسين فعالية آليات الأمم المتحدة وأدائها لمهمتها من خلال إنشاء مجلس لحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. وكانت هناك مناقشات عديدة وآراء متباينة بشأن هاتين المسألتين فيما يتصل بالوثيقة الختامية. ومع ذلك، لا يمكننا أن ننجح إذا كنا نواجه صعوبة حتى في تعريف الإرهاب أو إنشاء مجلس حقوق الإنسان. فثمة افتقار إلى الحسم في الوثيقة الختامية في هذا الشأن. أما بالنسبة للإرهاب، فإن الوثيقة تتكلم عن الحوار والتفاهم بين الحضارات. وفيما يتصل بمجلس حقوق الإنسان، تقترح الوثيقة الختامية إجراء مزيد من المفاوضات بشأن تحديد ولايته وأساليب عمله، في جملة أمور.

وفي عالم اليوم، ثمة تداخل شديد بين التغيير والثبات. وتحقيق التوازن بينهما ينطوي على قيم وقواعد وقوانين ومؤسسات لصون الكرامة الإنسانية والمساواة والديمقراطية – وأعني باختصار، حقوق الإنسان.

والواقع إننا نعيش في عالم يتجه إلى العولمة والتكافل ونتحمل جميعا مسؤولية أمننا. ومن الأهمية بمكان أن الوثيقة الختامية تحذرنا بأنه ليست هناك تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية، وأن كلا من التنمية والأمن يعتمدان بصورة كبيرة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية.

وقد بذلت جهود كثيرة للتصدي لأسباب المعاناة في العالم. ولا بد للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تواصل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد التزمت ٢٥ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي للمساعدات الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الإطار، فإن سلوفينيا، إحدى الدول العشر الجديدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأحد المانحين الجدد، قطعت على نفسها عهدا ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٣٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدات الإنمائية. وإننا نشدد على الحاجة إلى الالتزام طويل الأجل والتحلي بالشعور بالمسؤولية من جانب البلدان كافة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نفاجأ باستمرار للطابع المتغير للتهديدات التي يواجهها كل بلد. فمفهوم الأمن يعني أمن الدولة وأمن الفرد. ومن الأهمية أن نتصدى لمختلف القضايا بفعالية، وخاصة قضايا نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتضرر منها العديد من البلدان. ونشعر بخيبة الأمل لأن الوثيقة الختامية لم تتضمن أية أحكام بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، ونأمل أن يستمر العمل بشأن هاتين المسألتين بعد القمة.

إن الهجمات الإرهابية التي تستهدف حياة الأبرياء تتعارض بشكل جوهري مع قيم ومبادئ البلدان في العصر الحديث، ولا سيما حقوق الإنسان، كما جاء في الاتفاقيات والإعلانات الدولية. والاعتداءات الإرهابية انتهاك لحقوق الإنسان، التي هي أساس مجتمعاتنا الحديثة؛ وهي تمثل تعديا على وجود تلك المجتمعات ذاته وتنفي عنها صفة الحداثة. وهذا يرتبط بطابع التعقد والتناقض الذي يتسم به مفهوم الحداثة. والإحباط الذي يسببه ذلك الطابع المعقد والمتناقض هو الذي يدفع الإرهابيين إلى ارتكاب أعمال متطرفة فيما يبدو. فالإرهاب لا يسمح بطابع التعقد والتناقض الذي تتسم به المجتمعات الحديثة.

والإجراءات التي تتخذ في إطار الكفاح ضد الإرهاب تستهدف أولئك الذين يرفضون بأعمالهم تلك

احترام حقوق الإنسان باعتبارها قيمة أساسية للمجتمعات الحديثة. ومن خلال دراسة توجهات الإرهابيين ومعنى الإرهاب، سيكون بوسعنا أن نعرِّف الإرهاب. ووضع تعريف متفق عليه للإرهاب سيوفر لنا الوضوح ويساعدنا بشكل أفضل على كفالة حقوق الإنسان. وكلما اكتملت الحماية لحقوق الإنسان، سيتضاعف نجاحنا في الكفاح ضد الإرهاب. وسوف تتوفر الحماية الكاملة لحقوق الإنسان إذا لم يجد الإرهاب من يحميه. والتساهل مع الإرهاب أو تبريره يقوض حقوق الإنسان.

ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أننا يمكن أن نغفل احترام حقوق الإنسان في مكافحتنا للإرهاب. فالاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك في إطار مكافحة الإرهاب، هو ما يكفل نجاح ذلك الكفاح ويصون المبادئ الديمقراطية والحرة للمجتمعات المستهدفة من الإرهابيين.

وترحب سلوفينيا بالتأكيد على مبدأ مسؤولية الحماية. وبالتصديق على ذلك المبدأ، حقق زعماء العالم انفراجة مفاهيمية للحيلولة دون حدوث فواجع في المستقبل مثل تلك التي وقعت في سربرينيتشا ورواندا ودارفور. ولأول مرة، نقر بمسؤوليتنا الوطنية والجماعية عن العمل في حالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. وسلوفينيا تعتبر مسؤولية الحماية جزءا لا يتجزأ من المسؤولية الوطنية عن حماية الشعب في بلد ما ضد الفظائع. ونفهم أن مجلس الأمن يتقاسم مسؤولية الحماية وأن استخدام حق النقض في المجلس غير متوافق مع تلك المسؤولية أساسا.

ونرحب بإنشاء صندوق الديمقراطية ونعتزم الإسهام فيه. ونؤيد بقوة قيام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بدور معزز. فالدور المعزز للمكتب، والذي سيتم تمويله من الميزانية العادية للأمم المتحدة، هو نبأ سار لاحترام حقوق الإنسان على أرض الواقع.

ولقد جاء مستوى الموافقة على إنشاء مجلس لحقوق الإنسان مخيبا للآمال. فالعديد من البلدان أرادت المزيد وكانت تتوقع ما هو أكثر. وللأسف، ليست لدينا الرؤية الضرورية للمجلس الجديد في الوقت الراهن، مع أننا قدمنا خلال مرحلة الإعداد للقمة اقتراحات جيدة بشأن هيكل المجلس وولايته.

وسلوفينيا تريده مجلسا دائما ليكون أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وأن يكون قادرا على التصدي لكل الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان في كل البلدان وفي أي وقت من الأوقات. نريد مجلسا يتصدى على نحو أفضل للحقوق والحريات، بدون الكيل بمكيالين. نريد مجلسا يمكنه أن يجتمع وأن يتصرف في كل حالة من حالات الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان. نريد مجلسا قادرا على تقديم توصيات للأجهزة والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة كيما يتسنى إدماج حقوق الإنسان في كل أنشطة المنظمة. وأخيرا، نريد مجلسا يعكس التنوع في عالمنا المعاصر ويعطي صوتا مسموعا للمجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية. وفي خلال الدورة الستين للجمعية العامة، ستواصل سلوفينيا دعمها النشط لإنشاء مجلس جديد قوي وفعال لحقوق الإنسان.

لقد أشرت بالفعل إلى الحوار بين الحضارات. وهذا الحوار ينبغي أن يستند إلى القيم الجوهرية العالمية. فمن غير المقبول أن يكون ثمة تمييز بين ”نحن“ و ”هم“. وحقوق الإنسان والحريات الأساسية هي تجسيد لقيمنا الجوهرية المشتركة. وهي أفضل رد لكفالة حياة كريمة في هذا العالم الذي يتجه إلى العولمة، السريع الإيقاع والذي يزداد فيه عدم الأمان. واستناداً إلى ثروتنا من التقاليد والتاريخ والتنوع

الخلاق، ينبغي أن يكون لكل فرد الحق في أن ينال ما له من حقوق وحريات، فهذا أفضل أساس للسلام والتنمية على المدى الطويل. وتثقيف الأفراد بشأن حقوق الإنسان وكرامته شرط مسبق لتحقيق ذلك الهدف، ويسرنا أن الوثيقة الختامية قد عبرت عن الحاجة إلى هذا التثقيف خير تعبير. وبوصفنا دولة عضوا في شبكة الأمن البشري، يسعدنا إدراج مسألة الأمن البشري في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى واستمرار مناقشتها في الجمعية العامة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يستحق أولوية في اهتماماتنا في المستقبل. وكما أثبتت التجارب من بيئات جغرافية وظروف متنوعة، خاصة في جنوب شرقي أوروبا وأفريقيا، فإن التعاون الدائب بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن أن يكون فعالا جدا.

وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أدعو إلى وضع إطار ملزم للتعاون الدائم بين الأمم المتحدة وتلك المنظمة الإقليمية الهامة في أقرب وقت ممكن. فمنذ ٣٠ عاما ما فتئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تثبت فعاليتها في مناطق حساسة جدا من العالم. وتحل هذا العام الذكرى السنوية الثلاثون لوثيقة هلسنكي الختامية التي أنشأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقبل ٣٠ عاما بدأ التكامل بين الشرق والغرب. وواجبنا الرئيسي اليوم هو تكامل الحضارات. وأحد المجالات التي ينبغي تطويرها بشكل أكبر هو تعزيز الحوار بين الحضارات. وقد تستمد الأهمية القصوى لوثيقتنا الختامية من ذلك الحوار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نورمان خوسيه كالديرا كاردينال، وزير خارجية نيكاراغوا.

السيد كالديرا كاردينال (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): إن نضال نيكاراغوا الحالي من أجل الديمقراطية تجاوز حدود بلدنا، وهو ما أثار مشاعر التضامن والدعم في أنحاء مختلفة من العالم. فلقد رفع شعب نيكاراغوا صوته عاليا وسمعته أمريكا الوسطى. وهكذا، وبالقوة الإضافية لسبعة بلدان شقيقة انضمت إلينا، دوى ذلك الصوت في شتى أنحاء جماعة دول الأنديز والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومجموعة ريو ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، على سبيل المثال على أحدث الحالات لا الحصر. وفي الحقيقة، انعكس صدى ذلك الصوت في مختلف تقارير وقرارات الأمم المتحدة.

أود من هذا المنبر في قاعة الجمعية العامة أن أنقل إلى الدول الأعضاء خالص امتنان شعب نيكاراغوا على التضامن الذي أظهرته لنا.

إننا نأتي إلى قاعة الجمعية العامة ونحن في مفترق طرق نحو مستقبلنا، لأننا في مخاض صراع من أجل الديمقراطية، وهو صراع من أجل منع عودتنا إلى الأيام الحالكة ومن أجل جعل تلك الأيام شيئا من الماضي. وعلى غرار شعوب أعضاء الأمم المتحدة الآخرين الذين حاربوا من أجل حريتهم، لقي الآلاف من مواطني نيكاراغوا حتفهم من أجل الحرية، وهم ضحايا بندول فاسد يتأرجح بين الفاشية والاستبدادية. والعبر المستخلصة من تلك السنوات قد خلّفت لنا إرثا يقدر القيمة السامية للحرية والديمقراطية، وللسلام قبل كل شيء.

إننا خلال السنوات الأربع الماضية ما فتئنا نناضل من أجل النهوض الوطني وإصلاح المؤسسات على أساس من الشفافية والحرية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والمبادرة الفردية.

ولأداء تلك المهمة الهائلة كان علينا أن نتجاوز أخطاء الماضي. ولهذا قمنا بشن هجوم مباشر على الفساد والإفلات من العقاب، تدعمنا فيه بقية قارتنا. وحاولنا أيضا

استعادة الاستقلالية والاستقامة لمؤسساتنا، التي كانت رهينة المصالح الخاصة والحزبية الضيقة. وتشمل تلك الجهود المجال القانوني، الذي لا غنى فيه عن نزاهة وتجرد القضاة بمختلف فئاتهم، ولا غنى فيه أيضا عن نظام انتخابي يشمل الجميع قادر على ضمان الاحترام لاقتراع شعبي يتم فيه التصويت بحرية. ويتطلب هذا أيضا أن تعمل المؤسسات في خدمة المصالح العليا للأمة، وألا تصبح أسلحة في عمليات الثأر السياسي، تُستخدم في حملات ترويع المسؤولين الحكوميين في السلطة التنفيذية.

ولقد ردت القوى المتآمرة على مقاومة الديمقراطية بتصعيد تعطيل النظام الدستوري والممارسة الشرعية للسلطة. وحاولت بعد ذلك الإخلال بميزان القوة، الذي هو مبدأ أساسي للديمقراطية النيابية في منظومة البلدان الأمريكية. وحاولت المعارضة القيام بنوع جديد من الانقلابات، وهو إفساد مؤسسات الدولة من خلال استخدامها كأدوات للقسر السياسي. وبدلا من القبول بفصل السلطات، استولت على توزيع السلطة، وحاولت تعديل سلطات الرئيس بأثر رجعي وبدون استشارة شعب نيكاراغوا. فالشعب النيكاراغوي هو وحده القادر على منح السيادة الوطنية والسلطة الرئاسية، مثلما فعل في مراكز الاقتراع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وإزاء تلك التهديدات للديمقراطية، سخرنا كل مواردنا المتاحة بموجب التشريعات الوطنية والقانون الدولي. فمحكمة العدل لأمريكا الوسطى، الجهاز القضائي لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمتأصل في القيم الديمقراطية، أصدرت حكما واسع النطاق في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ يقر بفصل السلطات كمبدأ ديمقراطي. ووفقا للميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، لجأنا أيضا إلى منظمة الدول الأمريكية، التي أعادت التأكيد على أن مسار الأحداث المثير للقلق في نيكاراغوا يعرض للخطر ميزان القوة وممارسة الحكومة للسلطة بشكل شرعي.

ومن أجل التغلب على هذا الوضع، أعرب الرئيس إنريكي بولانيوس عن استعداده المستمر لإجراء حوار وطني واسع النطاق مع جميع القطاعات. ولكن هذا لا يعني — كما ادعت القوى التي تحاول تدمير مؤسساتنا – أنه حوار يهدف إلى التنازل عن الديمقراطية. وينبغي ألا يكون حوارا يُجبر فيه الرئيس تحت تهديد السلاح على تقديم تنازلات تفضي إلى نوع جديد من الدكتاتورية في نيكاراغوا – نوع لم يُشهد من قبل في تاريخ أمريكا اللاتينية – نوع سيعيد محن واضطرابات السنوات السابقة، وسيضع حدا للحرية، وسيقضي على الآمال الديمقراطية للشعب النيكاراغوي وجميع الأمم. بل على النقيض من ذلك، وكما قالت منظمة الدول الأمريكية ذاتها في قراراتها، إنه حوار يهدف إلى البحث عن حلول ديمقراطية، تخلو من الضغوط والتهديدات والقسر، وترمي إلى إنهاء أية أعمال يمكن أن تسبب تفاقم الأزمة وتمنع استعادة ميزان القوة.

إننا نشجب قتل الصحفيين في أي مكان في العالم. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص إزاء مقتل ثلاثة صحفيين في نيكاراغوا خلال الثلاث سنوات الماضية. ويساورنا القلق ليس لأن المجرمين أزهقوا أرواحا بشرية ثمينة في شبابها فحسب بل لأن عمليات القتل أتت أيضا في ذروة الحملة الانتخابية وشكلت محاولة لترهيب الصحفيين عندنا وكبت حرية التعبير إنما في ديمقراطيتنا الفتية. إنهم من خلال الهجوم على حرية التعبير إنما يضرون بالعمليات الديمقراطية. وتدرك تلك القوى تماما أن حرية التعبير هي صوت الديمقراطية. وحرية التعبير تحمي كل الحقوق الأساسية الأخرى؛ فبدونها تفقد الحرية سندها وتصبح الديمقراطية يتيمة.

سوف نواصل بذل قصارى جهدنا لمعاقبة المذنبين وتفكيك كل شبكات الإرهاب والترويع.

إننا ندرك أهمية العمليات الانتخابية المقبلة للديمقراطية في نيكاراغوا. وفي ظل الظروف الحالية يجب أن نضمن لشعب نيكاراغوا أن كل صوت سيتم تسجيله وفرزه واحترامه كما ينبغي، وأن حقه المقدس في انتخاب سلطاته في مناخ من الحرية المطلقة لن ينتهك.

ولذلك، طلبنا من الأمين العام تقديم مساعدة تقنية من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بغية مساعدتنا على إجراء الانتخابات وتعزيز ديمقراطيتنا، استكمالا للعمل الذي تقوم به منظمة الدول الأمريكية بمساعدة الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من تحويل الطاقة والموارد والجهود من التنمية بغية المحافظة على الديمقراطية، فقد خطت نيكاراغوا خطوات رئيسية نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولم توقف أعمال زعزعة الاستقرار شعب نيكاراغوا من البدء في التمتع بالثمار الأولى لمكافحة الفساد والاستفادة من وجود خدمة مدنية نزيهة تتسم بالشفافية نجحت في اجتذاب الاستثمار الأجنبي واكتساب ثقة المجتمع الدولي.

والمقياس الأخير لنجاح الرئيس بولانيوس في تمكين المزيد والمزيد من أبناء نيكاراغوا من أن يعيشوا حياة كريمة يمكن إيجاده في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، الذي يذكر أننا تقدمنا من الموقع ١١٨ إلى ١١٢. وأفضل استراتيجية متوسطة الأجل لإجراء تخفيض مستدام للفقر هي نيل إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة وجعل التجارة الدولية القوة المحركة للنمو، بالجمع بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية من أجل تطوير رأس مالنا البشري.

وتقوم حكومة نيكاراغوا بتشجيع التصديق على اتفاق التجارة الحرة في أمريكا الوسطى بين بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية، الذي يرمي إلى تعزيز اقتصادنا وإدماجنا في العالم ورفع مستوى معيشة سكاننا، وخاصة مستوى معيشة أفقر القطاعات.

وقد رحبنا مع الشعور بالأمل بعبارات الرئيس بوش في بيانه للجمعية:

> ”إن نجاح جولة الدوحة سيخفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز أمام السلع الزراعية والصناعية. وسيضع حداً للدعم الزراعي غير المنصف ... وبموجب التزامات جولة الدوحة ستحقق كل الدول مكاسب، وسيكون العالم النامي أكثر المستفيدين“. (A/60/PV.2، صفحة ١١)

ونتمنى أن تكون الحالة كذلك.

ويسرني أن أعلن أننا وفقا للطلب الذي قدمه رؤساء دول وحكومات منظومة التكامل لأمريكا الوسطى إلى رئيس المكسيك فسنتي فوكس في ١٢ أيلول/سبتمبر، نرسل الآن إلى حكومته المعلومات التي ستمكن من استكشاف آليات مالية مبتكرة لمساعدة بلداننا على التصدي للأزمة التي سببها ارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

إن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط بالمشاكل الاقتصادية والهيكلية. ويشكل تخفيض البطالة وأوجه عدم المساواة الاجتماعية وتوسيع الاستثمار الاجتماعي عوامل حاسمة للتنمية البشرية: وبعبارة أخرى، النمو الاقتصادي المستدام في إطار ديمقراطي يقوم على أساس المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

وتقوم حكومة نيكاراغوا بتنفيذ برامج اجتماعية لحماية حقوق أضعف القطاعات في مجتمع نيكاراغوا وتوفير احتياجات هذه القطاعات – وهي النساء والأطفال والشباب وكبار السن والمعوقون. وتمتد هذه الحماية إلى أبناء نيكاراغوا في الخارج.

ونؤكد من جديد على التزامنا الذي يحظى بالأولوية بتعزيز مراعاة كرامة جميع مهاجرينا، الذين يسهمون، بعملهم وجهودهم، في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في البلد المضيف لهم وفي وطنهم.

ويدعو واجب العدالة والتضامن نيكاراغوا إلى أن ترفع صوتها دعما للتطلع العادل والمشروع لجمهورية الصين في تايوان إلى أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة. ويستحق مواطنو ذلك البلد الذين يبلغ عددهم أكثر من ٢٠ مليون نسمة أن يعتبروا جزءا لا يتجزأ من شعوب الأمم المتحدة.

وتشعر نيكاراغوا بالامتنان لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى على تأييد ترشيحنا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما يبرز حق البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة في أن تمثل على قدم المساواة. وفي الوقت الذي يشهد السعي إلى إصلاح المنظمة، تشعر نيكاراغوا أيضا بالامتنان على الدعم الكبير الذي تلقته حتى الآن وتؤكد على عزمها على مواصلة السعي لدعم جميع الدول الأعضاء.

ويحدونا الأمل في أن يتم انتخابنا وأن نتبادل تجربتنا في مجالات مثل حفظ السلام وبناء السلام وأن ندعم التطلع العادل للبلدان النامية إلى المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن، بكل ما ينطوي عليه ذلك من مسؤولية وفوائد وعواقب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي رودريغيس أراكي، وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد رودريغيس أراكي (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): بنهاية الأعوام الخمسة الأولى للألفية الثالثة، يجب أن تمر هذه المنظمة خلال مرحلة النضج بعد ستين عاما من الحياة، وهو وقت كاف لتشكيل فهم مشترك للمشاكل الرئيسية التي ما زالت تواجه البشرية ولإيجاد أكثر السبل الفعالة للتصدي لهذه المشاكل. وتظهر الحقائق الأخيرة أن هذا هو الواقع الذي يتعين علينا التعامل معه لبعض الوقت في المستقبل.

وهناك العديد من التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، وهي المشاكل الداخلية والعالمية على السواء. وعلى سبيل الإيضاح، أود أن أشير إلى اثنين من تلك التحديات: واحد داخلي هو، بالتحديد، إضفاء الطابع الديمقراطي الذي تمس الحاجة إليه على هذه المنظمة والآخر خارجي هو مشكلة الفقر، التي تشكل أهم مشكلة متزايدة ومنذرة بالخطر للمجتمع المعاصر. وأود أن أدعو جميع الوفود إلى التفكير المتأني في هاتين المشكلتين.

إن الديمقراطية، في المرحلة الحالية للتطور البشري، هي أعلى أشكال التنظيم الاجتماعي. والديمقراطية، بسبب طابعها ذاته وبوصفها حالة حيوية، تنطوي على ممارسة متساوية للحقوق بوصفها الطريقة المثلى للتوصل إلى أفضل ظروف معيشية ممكنة. وما هو صالح لبلد واحد إذا أُخذ بمفرده يكون أكثر انطباقا على المنظمات التي تمثَّل فيها العديد من الدول ذات السيادة، التي تحظى جميعا بحقوق متساوية.

والأمم المتحدة هي أكثر الحالات رمزية في التاريخ المعاصر للدول. ونتيجة ذلك، ينبغي أن تشكل التجسيد الحقيقي والنموذج للممارسة المتساوية للحقوق الديمقراطية. وإذا اتفقنا على هذا المبدأ الأساسي، يتبادر إلى الذهن فورا سؤال واحد هو: هل هذه المنظمة مؤسسة ديمقراطية؟ هل ممارساتها مفيدة، كما شهدنا في القرارات الأخيرة جدا التي اتخذها عدد صغير من الأعضاء في وثيقة قدمت في الاجتماع الأول؟ وهل هذا نموذج مفيد للممارسة الديمقراطية التي تتسم بالشفافية من جانب الدول ذات السيادة الممثلة هنا؟

والجواب على ذلك، مع الأسف، هو ”لا“ مدوّية. فعلى العكس من ذلك، ما قد رأيناه هو عملية خطرة يجري فيها بناء نماذج لحكم الأقلية، حيث تغتصب مجموعة قليلة من البلدان حق صنع القرارات دون أن تأخذ في اعتبارها الغالبية العظمى من البلدان التي تمثل في نهاية المطاف الغالبية العظمى لسكان العالم. وهذا هو ما يحدث عادة في الأمور التي تؤثر على مصير بلايين البشر.

ولهذه الأسباب، حين نتكلم عن الإصلاح، فإن أول ما ينبغي عمله هو أن نحدد طابع هذا الإصلاح، الذي لا يمكن أن يكون له هدف غير تطبيق الديمقراطية على هذه المنظمة. وهذا يعني إعطاء سلطة صنع القرار في المسائل الجوهرية للجمعية العامة ووضع حد نهائي لممارسات حكم الأقلية، بل ممارسات الحكم الاستبدادي في كثير جدا من الأحيان، في المنظمة، تلك الممارسات التي تقلص سلطتها في أعين العالم.

وهذا، في رأينا المتواضع والثابت مع ذلك، هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه المنظمة داخليا. فوجودها ذاته يتوقف على النجاح في تسوية هذه المسألة. ليس لدينا أدنى شك في ذلك، وينبغي ألا ندع الشك يتطرق إلينا بشأنه.

أما على الصعيد الخارجي، فأهم التحديات الماثلة يكمن في العذاب المتصاعد الذي يقع في شراكه يوميا ملايين البشر الذين يعانون الفقر. والفقر كما سمعنا هنا في كثير من البيانات، هو نتيجة لنظام غير عادل في توزيع المتاع الدنيوي للبشر، ومن ثم فهو يحرم الناس من أي قيمة روحية. إنه نظام ظالم في التوزيع ينشأ من نموذج مشوّه، يمثل التعطش للربح بلا هوادة القوة الغالبة فيه، ويستند فيه نمو الثروة إلى توسيع نطاق الفقر وزيادة حدته. هذا هو الواقع الذي نراه يوما بعد يوم، ولدهشة الكثيرين لا نراه فقط فيما يطلق عليه البلدان الفقيرة، وإنما أيضا في تلك البلدان التي تُستعرض فيها الوفرة بشكل فاحش، في كل ثانية، من خلال وسائل الإعلام الجماهيري التي تجتذب ملايين الناس الذين ما أن يحاولوا تحسين أوضاعهم المعيشية، حتى يصطدموا بجدار شيده من يعظون بحرية الأسواق وحرية انتقال رأس المال، ولكنهم لا يتحملون انتقال البشر، إلا حين يلزم استخدامهم قوة عمل لمزيد من التوسع في ثروتهم.

هذه هي الحقيقة المؤلمة التي كشفت عنها مأساة كاترينا. وهي واقع أليم هز من الأعماق كل من لا يجدون غرابة في كل ما يصيب البشر، أينما حدث.

وكان ينبغي لتلك المشاكل أن تشكل بؤر التركيز في الوثيقة برمتها، التي تم اعتمادها بـ ”توافق آراء“ غريب، وهي كلمة لا أتردد في أن أضعها بين قوسين. فلم يوجه سوى قليل من الاهتمام لهذه الأحداث الدرامية. ولكن الدراما موجودة بالفعل؛ وهي تغلي في طول العالم وعرضه. وهذا يولّد عدم الاستقرار، لأن الانتحار هو الشيء الوحيد الذي لم يُصنع المجتمع البشري لأجله. فهو يلتمس يائسا أسباب البقاء، ولهذا السبب، كما قال البيروفي العظيم سيزار فاليو ذات مرة، فهو يضيء شعلته الأسيرة ويصلي في غضب. إن هذه أيام معاناة، ولكنها أيضا أيام غضب في بقاع كثيرة من العالم، وهذا يولّد عدم الاستقرار. وإذا أردنا الاستقرار في العالم، فلنطبق العدالة الاجتماعية، بنظام جديد للتوزيع فيما بين المناطق ونظام جديد للتوزيع التضامني داخل الدول لا يمكن قصره على الصدقات أو المساعدات التي كثيرا ما يجرى منحها في ظل أوضاع مهينة.

وأثق بأن الأفكار التي أتت بنا إلى هذا الاجتماع كثيرة. وقد حددنا موقفنا في بيانات سابقة بشأن بعض من أهم المشاكل. وسوف نواصل عمل ذلك في هذه الدورة. ولكننا نكتفي مؤقتا بإضافة بند أساسي هو: ما أصعب أن

يحقق الإنسان حلمه في الديمقراطية حين يجد نفسه ممنوعا من الوفاء بأبسط شروط الحياة الكريمة: الصحة، والتغذية، وسقف يظله، وفرصة التمتع بالحقوق الأساسية.

لدينا ثقة في حكمة الشعوب والقيادة الجديدة التي نرجو أن ينطق صوتها عن الملايين الصامتة. ونثق في نضال من ألقوا بمصيرهم، كما قال العظيم مارتي، إلى جانب فقراء الأرض. وهكذا سنجد أنفسنا يوما ما، في المستقبل غير البعيد، في عالم أفضل، حيث الحياة جديرة بأن نحياها، والأمم المتحدة تستمد قوتها من القيم الأساسية للكرام من الرجال والنساء الذين يشكِّلون غالبية سكان هذا الكوكب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد بن عبدالله الرميحي، مساعد وزير خارجية قطر.

السيد الرميحي (قطر): يطيب لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم. كما أود أن أوجِّه تحية شكر وتقدير إلى سلفكم سعادة السيد جان بينغ، على الجهود القيِّمة التي أدار بها أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، وخاصة المجهودات التي بذلها في الوثيقة الختامية الخاصة بنتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على ما يقوم به من عمل دؤوب في سبيل دور منظمتنا الدولية.

إن قادة العالم الذين اجتمعوا في مقر الأمم المتحدة لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية والتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، قد تمكنوا من اعتماد وثيقة تدعو إلى تطبيق الإصلاحات في الأمم المتحدة واتخاذ خطوات جماعية أكثر جرأة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية ونشر الأمن في العالم ومراعاة حقوق الإنسان.

فالظروف الاقتصادية التي تسود العالم اليوم تشكِّل خطرا حقيقيا على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وخاصة الدول الأقل نموا منها، وتنذر بخطر على تنمية شعوبها نتيجة لعوامل عدة تتمثل في قلة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وشروط التجارة الدولية المجحفة، ووضع القيود أمام وصول صادراتها إلى الأسواق العالمية، وحصولها على أسعار غير منصفة مقابل سلعها الأساسية المصدرة، وكذلك ثقل أعباء ديونها الخارجية، والانعكاسات السلبية عليها جراء عملية العولمة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في كثير من مجالات التعاون الدولي، فإن مشاكل الجوع والفقر والمرض، مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل، التي وصلت إلى أبعاد مخيفة ما زالت تشكِّل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي، تنذر بأنه ما لم يتآزر المجتمع الدولي لتسريع التنمية المنصفة في الدول النامية، وخاصة الدول الأقل نموا، فإن هدف الألفية بتخفيض الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ سيكون غاية بعيدة المنال.

إن المجتمع الدولي، بعقده العزم في قمة الألفية على إعلان الحرب على الفقر بإطلاق حملة مستمرة ترمي إلى جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل البشر، التزم ضمنيا بتهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية في الدول النامية، ولا سيما الدول الأقل نموا، تكون مواتية لترجمة الحق في التنمية إلى واقع مُعاش لكل شعوبها، بما يتيح لمجتمعاتها التماسك والاندماج الاجتماعي العادل وإتاحة فرصة حقيقية لها لاقتلاع الفقر من المجتمع لكي ينعم بالعمالة الكاملة المنتجة والمجزية. كما عقد العزم على جعل العولمة تتسم بالإنصاف والعدل وتكون شاملة للجميع، مما يجنب الدول النامية، وخاصة الدول الأقل نموا، خطر التهميش في الاقتصاد الدولي. لقد أكد قادة العالم في قمة الألفية أن التعاون الدولي

هو العامل الأهم في جعل العالم خير مكان لطيب العيش. كما أكدوا على أن التجارة الحرة وتحرير الاقتصاد والاعتماد المتبادل تعد أفضل الوسائل لتسريع التنمية الاقتصادية المنصفة في البلدان النامية.

إن المجتمع الدولي يمر الآن بمرحلة حرجة من مراحل المفاوضات الخاصة بجدول أعمال الدوحة الإنمائي. لقد أحرزت المفاوضات في العام الماضي تقدما محسوسا في بعض المجالات الصعبة والخلافية. وتم الاتفاق على إطلاق مفاوضات بخصوص مسألة التسهيلات التجارية المنصوص عليها ضمن الأربع مسائل التي كان قد اتفق على بقائها خارج برنامج عمل الدوحة وهي: الاستثمار، والمنافسة، والتجارة والبيئة، والتسهيلات التجارية. ولكن مع الأسف فقد كان قبول الدول المتقدمة النمو بإطلاق المفاوضات مشروطا بأن لا تُجرى أي مفاوضات خاصة بالمسائل الثلاث الأخرى.

ونتطلع إلى تحقيق تقدم راسخ وطموح في المؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ والتمكن على ضوء ذلك من إتمام المفاوضات في عام ٢٠٠٦.

لقد أوفت الدول النامية بتعهداتها. ونأمل أن المفاوضات القادمة والخاصة بتنفيذ نتائج هذه القمة ستجعل من الشراكة العالمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا حقيقة واقعة، ومن الحق في التنمية واقعا مُعاشاً، وأن تفي الدول المتقدمة النمو بالتعهدات التي قطعتها على نفسها، ومنها زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وأن تسرع في عملية إعفاء جميع الدول الفقيرة من أعباء الدين الخارجي.

لطالما ذكرنا أن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلاّ بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تقر جميعها للشعب الفلسطيني باستعادة حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وكذلك الانسحاب من الجولان المحتل حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والانسحاب الكامل من ما تبقى من الأراضي اللبنانية.

ومن هذا المنطلق، تمخضت الوساطة الدولية عن خارطة الطريق التي تقر بمبدأ الأرض مقابل السلام، وتدعو إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة وإلى قيام دولة فلسطين، وجاءت المبادرة الدولية، التي أقرتها قمة الدول العربية في اجتماعها في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢، لتدعو إلى إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل في مقابل انسحاب إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧.

إن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة يعد خطوة إيجابية وهامة، نأمل أن تتلوها خطوات مماثلة في كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى، وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية والمبادرات والاتفاقيات ذات الصلة من أجل تحقيق الاستقرار والأمن والسلام الشامل والعادل لكافة دول وشعوب المنطقة.

لا يفوتني هنا أن أشير إلى الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق. ونأمل أن يعبّر الدستور الجديد عن آمال وتطلعات الشعب العراقي وأن يسهم في إشاعة الأمن والاستقرار في البلاد. وأن يأخذ مصالح كل فئات الشعب العراقي في الحسبان وأن يتولد الشعور لدى كل أفراد الشعب بأنه جزء من النظام القائم، وأن يحافظ على وحدة العراق وهويته الوطنية.

إن دولة قطر، إيمانا منها بما لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أهمية بالغة بالنسبة للأمن والسلم الدوليين، فقد انضمت إلى تلك المعاهدة وتدعو من على هذا المنبر جميع الدول إلى الانضمام إليها. كما تسعى إلى جعل

منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية تماما من أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعه.

كما أعربت بلادي بلا لبس عن إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأيدت جميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بمسألة الإرهاب، وتعاونت مع المجتمع الدولي في تنفيذ هذه الاتفاقات. ومع ذلك فإننا نرى أن النجاح في استئصال هذه الظاهرة يقضي بمعالجة الأسباب الكامنة وراءها، بما فيها الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكّل مرتعا خصبا للإرهاب.

كما أننا ندعم فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي معني بالإرهاب، ووضع استراتيجية دولية لمكافحته. وفي هذا السياق، نرى أن تعريف الإرهاب وتمييزه بصورة واضحة عن الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل تحقيق حقها المشروع في الدفاع عن حريتها والتمتع بتقرير المصير، ينبغي أن يكون أهم قاعدة يتوافق عليها المجتمع الدولي. وهو حق مكرّس في جميع القوانين والممارسات الدولية.

إن عالمنا اليوم يحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى مرجعية شاملة ومؤهلة للقيام بدورها المنشود كأداة دولية، تسعى إلى تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية وتثبيت الأمن والاستقرار وحفظ السلام الدولي وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا. كما أنه ينبغي لنا أن نسعى جادين لاحترام هذا التنوع العالمي وإلى حمايته وإتاحة فرصة الازدهار أمامه.

وعليه، فإننا نرى أن يُخضع المقترح الخاص بإنشاء مجلس دائم لحقوق الإنسان ذي عضوية مصغرة، ويتم انتخاب عضويته بثلثي الأعضاء فقط إلى مزيد من الدراسة في عملية مفاوضات حكومية جادة بغرض الوصول إلى اتفاق في الرأي حول قيام المجلس المقترح وعضويته وولايته وتبعيته التي نرجو أن تكون للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويجب أن نلتزم بحقوق الإنسان على نحو ما يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، وأن نتقيد تقيدا كاملا بمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

إن موضوع توسيع مجلس الأمن ومفهوم الأمن الجماعي يحتاجان إلى مزيد من الدراسة والمفاوضات الحكومية حتى نصل إلى توافق في الرأي حول هذين الموضوعين المهمين.

وفي هذا الإطار، نؤيد معالي الأمين العام في أهمية إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة للأسباب الواردة في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“. ولكننا نرى أن أي مقترحات لإصلاح الأمانة العامة أمر في غاية الأهمية ويجب أن تخضع إلى دراسة متأنية ومفاوضات تتناولها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقد أعرب عدد من الممثلين عن رغبتهم في ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن لا تتجاوز ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون ممارسة حق الرد.

السيد وليامز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أتناول الكلمة ممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أدلى بها أمس معالي السيد رافاييل بيبلسا، وزير العلاقات الخارجية والتجارة الدولية والعبادة لجمهورية الأرجنتين، بشأن السيادة على جزر فوكلاند.

إن موقف المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة معروف جدا، وقد قدمه بالتفصيل كتابة الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السير إمير جونز باري، في حق للرد على كلمة فخامة السيد نيستور كارلوس كيرشنر، رئيس جمهورية الأرجنتين، التي ألقاها يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة.

إن المملكة المتحدة لا يساورها شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند. ولا يمكن أن تكون هناك مفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند إلا إذا رغب سكان الجزيرة في ذلك، وعندما يرغبون في ذلك.

السيد علائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): هذا الصباح طالب وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة ببعض المطالبات غير المقبولة ضد السلامة الإقليمية لبلدي.

وبما أننا سبق أن سجلنا مرارا موقفنا من هذه المسألة بوضوح في مناسبات سابقة، لا حاجة لي إلى التطرق إليه بالتفصيل. إن جمهورية إيران الإسلامية تحترم التزاماتها الدولية تمام الاحترام، لا سيما تلك المترتبة على مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن سوء التفاهم بشأن تفسير وتطبيق مذكرة التفاهم، إن وجد، يجب أن يُعالج بنوايا حسنة وعن طريق الآليات المتفق عليها بشكل متبادل بغية إيجاد حل مقبول.

كما أن حكومة بلدي كانت وما زالت ترحب بالتفاعل وتبادل وجهات النظر بين مسؤولي إيران والإمارات العربية المتحدة بشأن القضايا التي تهم البلدين معا. وإننا نؤمن بأن من شأن الحوار بين حكومتينا أن يؤدي دورا قاطعا في وضع حد لأي سوء تفاهم حاصل.

السيد ديسموريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بشأن ما قاله ممثل المملكة المتحدة فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، يود وفد الأرجنتين أن يكرر بالكامل البيان الذي أدلى به بالأمس وزير العلاقات الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في الأرجنتين أمام هذه الجمعية. وينبغي التذكير في هذا الصدد بأنه، كما حددت ذلك الأمم المتحدة في العديد من المناسبات، يعتبر الشكل الوحيد لوضع حد للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس هو عن طريق المفاوضات الثنائية بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة.

وتكرر الأرجنتين رغبتها في الدخول في تلك المفاوضات.

السيد المزروعي (الإمارات العربية المتحدة): فيما يتعلق بما قاله مندوب جمهورية إيران الإسلامية حول احتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، أود أن أشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي حرصت مرارا وتكرارا على إبداء موقفها الثابت والمبدئي تجاه قضيتها الوطنية هذه، تعرب عن خيبة أملها الشديدة إزاء ما جاء على لسان مندوب جمهورية إيران الإسلامية من ادعاءات باطلة ومكرسة في طبيعتها لنهج حكومته غير المشروع والمتجاهل في نفس الوقت لكافة الحقوق والثوابت التاريخية والقانونية والديموغرافية التي تثبت تبعية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إلى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعلن مجددا بأن الوجود الإيراني في هذه الجزر الإماراتية منذ عام ١٩٧١ هو احتلال عسكري غير قانوني، بل ومخالف بكل أشكاله ومضامينه لقواعد العلاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة. وبالتالي، لا بد من تصحيحه. كما أكرر ما جاء في خطاب معالي وزير خارجية بلادي هذا اليوم والداعي حكومة إيران الإسلامية إلى أن تعيد النظر في سياسة احتلالها لهذه الجزر، وإلى أن تستجيب

بجدية للمبادرات السلمية التي طرحتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتسوية هذه القضية بالطرق السلمية، إما من خلال إجراء مفاوضات سلمية ثنائية بنّاءة تعالج في أهدافها مسببات نشوء هذه القضية أو بقبول إحالتها لمحكمة العدل الدولية للاحتكام إلى رأيها القانوني، وبما يكفل التسوية العادلة والشاملة والدائمة لهذه القضية ويعزز علاقات حسن الجوار والتعاون بين بلدينا وشعبينا في استتباب الأمن والسلم والاستقرار والنماء في منطقة الخليج العربي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتحدثين، ممارسة لحق الرد.

تنظيم الأعمال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن جلسة الجمعية العامة للنظر في التقرير الأول للمكتب، الوثيقة A/60/250، التي كان من المقرر أصلا عقدها هذا المساء، تم إرجاؤها حتى مساء يوم غد ٢٠ أيلول/سبتمبر، وذلك عقب رفع جلسة المناقشة العامة مباشرة. والسبب – إن تساءل الممثلون – هو حدوث بعض المشاكل في شبكة الكهرباء في المبنى، مما أدى إلى توقف الحواسيب والهواتف عن العمل. فبسبب المشاكل اللوجستية المترتبة عن ذلك الانقطاع، سيؤجل اجتماع المكتب. ولعل الممثلين ينقلون تلك المعلومات إلى زملائهم الذين يعملون في المكتب.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.